

العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في
سوق عمان المالي

**Factors That Affect the Financial Performance of Insurance
Companies Listed in Amman Stock Exchange (ASE)**

إعداد

عمر مازن ذياب ملحم

إشراف

الدكتور خالد جمال الجعارات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

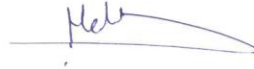
كانون الثاني - 2019

تفويض

أنا الطالب "عمر مازن ذياب ملحم" أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عمر مازن ذياب ملحم

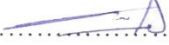
التاريخ: 2019 / 01 / 28

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها "العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي".

وأُجيزت بتاريخ 28 / 01 / 2019

التوقيع	الجامعة	أعضاء لجنة المناقشة
..... 	الشرق الأوسط	د. خالد جمال الجعارات مشرفاً ورئيساً
..... 	الشرق الأوسط	د. ريم شاهر الأعرج ممتحناً داخلياً
..... 	الإسراء	د. هيثم إدريس المبييضين ممتحناً خارجياً

الشكر والتقدير

إن الحمد والشكر لله أولاً صاحب المنة والنعمة الذي وفقني لإنجاز هذا العمل راجياً أن يتقبله مني قبولاً حسناً وينفعني وغيري به.

بأصدق المشاعر وبأشد الكلمات الطيبة النابعة من قلب وفي، أقدم شكري وإمتناني إلى أستاذي الدكتور خالد جمال الجعارات على كل ما قدمه لي من دعم وتشجيع خلال فترة الدراسة في جامعة الشرق الأوسط في البكالوريوس والماجستير، ولا أنسى دوره من توجيهات وإرشادات وملاحظاته الكاملة والمتكاملة في هذه الرسالة،

وأيضاً أتقدم بالشكر لكل من ساهم من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الأعمال لتقديمهم يد العون لإكمال هذه الرسالة.

وأتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين لقبولهم تقييم رسالتي وما بذلوه من جهد في قراءتها ولما يقدمونه من توجيهات قيمة.

والشكر لجميع الأشخاص الذين كانوا سبب في استمرار واستكمال مسيرة حياتي، ومن وقفوا معي بأشد الظروف ومن حفزوني على المثابرة والاستمرار وعدم اليأس، أقدم لكم أجمل عبارات الشكر والإمتنان من قلب فاض بالإحترام

كما وأتقدم بوافر الشكر والعرفان للسيد وسيم وائل زعرب على دعمه وتحفيزه ومساندته لي والمبادرة بأشد الظروف

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر للمدير العام الدكتور رندة قموه ومديري وأخي السيد نضال القريني وزميلي وأخي السيد خالد إسماعيل على كل ما قدموه لي

والشكر الخاص من القلب إلى من شجعتني البدء بهذه الشهادة المهندسة رولا حجازين

الباحث

الإهداء

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

الحمد لله الذي أعانني على اتمام هذه الرسالة وبعد..

كيف يمكن أن أعبر عن إحساسي بالإمتنان لوالديّ اللذين فعلا الكثير من أجلي منذ صغري وحتى كبرت وما زالا يضحيان من أجلي.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر، الذي لم أجد عبارات حقه بالتقدير والاحترام الذي علمني كيف يكون الصبر طريقاً للنجاح الى قدوتي ومفخرتي والدي الحبيب.

إلى سندي في الحياة من سهرت الليالي ومن ضحت بالكثير من أجلي وحملت همومي، التي غمرتني بدعائها إلى التي لو وصفتها لما أنصفتها أُمي غالية.

أهديكما هذا العمل فهو منكما قبل أن يكون مني.

إلى أخي سندي وصديقي وعزوتي وبدونه لا معنى للحياة كلها

إلى إخوتي وعائلاتهم من أرفع رأسي اعتزازاً وفخراً بإنتمائي لهم، إلى من بهم أستمد عزتي وإصراري، من كانوا عوناً لي في الحياة وصعوباتها

إلى أصدقائي الذين أجدهم عندما أحتاجهم... من شدوا من آزري وساعدوني

وإلى من صاغ من علمه حروفا تنير لي مسيرة العلم والنجاح مشرفي

الفاضل الدكتور خالد جمال الجعارات

كما أهدي هذه الرسالة لجامعة الشرق الوسط

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ
التفويض.....	ب
قرار لجنة المناقشة.....	ج
الشكر والتقدير.....	د
الإهداء.....	هـ
فهرس المحتويات.....	و
قائمة الجداول.....	ط
قائمة الملاحق.....	ي
ملخص الدراسة باللغة العربية.....	ك
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.....	م
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
المقدمة.....	1-1
مشكلة الدراسة	2-1
أهداف الدراسة.....	3-1
أهمية الدراسة.....	4-1
أسئلة الدراسة.....	5-1
فرضيات الدراسة.....	6-1
أنموذج الدراسة.....	7-1
حدود الدراسة	8-1
محددات الدراسة	9-1
مصطلحات الدراسة	10-1
الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	14
الأدب النظري	1-2
مفهوم التأمين	1-1-2
نشأة التأمين	2-1-2
الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتأمين	3-1-2

19	نُبذة تاريخية عن شركات التأمين في الأردن.....	4-1-2
22	هيئة تنظيم قطاع التأمين في الأردن.....	5-1-2
24	إعادة التأمين.....	6-1-2
25	مفهوم إعادة التأمين	7-1-2
27	أسباب إعادة التأمين	8-1-2
27	المعيار IFRS 17 عقود التأمين	9-1-2
41	مفهوم الأداء المالي.....	10-1-2
43	العوامل المؤثرة في الأداء المالي.....	11-1-2
49	طرق قياس الأداء المالي.....	12-1-2
49	مؤشرات قياس الأداء المالي.....	13-1-2
51	مزايا ومحددات النسب المالية	14-1-2
52	الدراسات السابقة.....	2-2
66	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.....	3-2

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

68	تمهيد.....	
68	منهجية الدراسة.....	(1-3)
68	مجتمع الدراسة	(2-3)
69	عينة الدراسة	(3-3)
69	متغيرات الدراسة	(4-3)
70	مصادر جمع البيانات	(5-3)
70	المعالجة الإحصائية	(6-3)

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

72	تمهيد.....	
72	الاختبارات الوصفية للدراسة ومتغيراتها.....	1-4
76	اختبارات صلاحية البيانات	2-4
76	اختبار التوزيع الطبيعي	1-2-4
77	اختبار التداخل الخطي	2-2-4
78	اختبار فرضيات الدراسة	3-4

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

92	نتائج الدراسة	1-5
99	توصيات الدراسة	2-5
100	قائمة المراجع	
100	أولاً: المراجع باللغة العربية	
105	ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية	
107	ثانياً: المواقع الإلكترونية	
109	الملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الجدول
73	اختبار التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	(1-4)
76	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	(2-4)
77	صلاحيات متغيرات الدراسة المستقلة للتحليل الإحصائي	(3-4)
79	تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول	(4-4)
82	تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول	(5-4)
85	تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية	(6-4)
88	تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية	(7-4)

قائمة الملاحق

الرقم	المحتوى	الصفحة
ملحق رقم (1)	بيانات عينة الدراسة	109
ملحق رقم (2)	نتائج التحليل الاحصائي	112

العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في

سوق عمان المالي

إعداد

عمر مازن نياض ملحم

إشراف

الدكتور خالد جمال الجعارات

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم دراسة تأثير العوامل الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) والعوامل الداخلية (الهيكل التمويلي، والأداء التشغيلي) على الأداء المالي المقاس من خلال (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية). ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة بشركات التأمين المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي خلال الفترة ما بين (2013-2017)، وتم اختيار 19 شركة منها كعينة للدراسة.

بينت نتائج الدراسة وجود أثر للعوامل الخارجية (البعد القانوني، والجانب الاقتصادي) مجتمعة ومنفردة على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، ووجود أثر للعوامل الداخلية مجتمعة على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، ووجود أثر للهيكل التمويلي على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، وفي حين تبين عدم وجود أثر للأداء التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بكل من (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية).

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة قيام إدارات الشركات بالإهتمام باستثمار أصولها التشغيلية عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وأن تقوم إدارات شركات التأمين الأردنية بالاهتمام بالعوامل الخارجية والداخلية، من خلال محاولة استغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق أعلى قدر من الأرباح والتي تعود على أصولها وتعظم من حقوق ملكيتها.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، العوامل الخارجية، العوامل الداخلية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية.

Factors That Affect the Financial Performance of Insurance Companies Listed in Amman Stock Exchange

Prepared by

Omar MazinMilhem

Supervised by

Dr. Khaled Jamal Al-Jaarat

Abstract

This study aims to investigate the factors that affect financial performance of insurance companies listed in Amman stock exchange. The effect of the external factors (legal dimension, and economic aspect) and the internal factors (financial structure, and operational performance) on financial performance measured by (return on assets and return on equity) was investigated. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical method. The study community consists of insurance companies which their shares are listed in Amman stock exchange during the period from 2013 to 2017, where 19 companies were selected as sample for the study.

The findings of the study showed that there is an effect of the external factors (the legal dimension and the economic aspect) together and separately on financial performance measured by (return on assets and return on equity), there is an effect of the internal factors together on the financial performance measured by (return on assets and return on equity), and there is an effect of the financial structure on the financial performance measured by (return on assets and return on equity), while there is no effect of operational performance on financial performance measured by (return on assets and return on equity).

The study concluded a group of recommendations, the most important of which: there is a need for the managements of insurance companies to focus on the operating assets when making investment decisions, and the Jordanian insurance companies should focus on the external and internal factors by using them optimally to achieve the highest returns on their assets and maximize their return on equity.

Keywords: Financial Performance, Internal Factors, External Factors, Return on Equity (ROE), Return on Assets (ROA).

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 أسئلة الدراسة

6-1 فرضيات الدراسة

7-1 أنموذج الدراسة

8-1 حدود الدراسة

9-1 محددات الدراسة

10-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

يتمثل الهدف الرئيسي من القوائم المالية المنشورة في تزويد أصحاب العلاقة بالمعلومات الضرورية والمفيدة لغايات اتخاذ القرارات، فيعتبر تحليل القوائم المالية للفترة الحالية والفترات السابقة أحد أساليب التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي. حيث أن زيادة الضغوط على إدارة شركات التأمين لإتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب تحتم على المديرين فهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي، كما وأن تحقيق مفهوم جودة الأرباح الذي يعتبر زيادة الأرباح في عالم الأعمال التنافسية اليوم من أهم ما يميز هذه الجودة، يُعتبر من أبرز التحديات التي تواجه المديرين.

ولا تقتصر أنشطة إدارات الشركات على ذلك فحسب، بل تمتد لتشمل استراتيجيات التطوير المطلوبة بهدف تحقيق الميزة التنافسية، مما يساعدها على زيادة حصتها في السوق، وبالتالي زيادة الربحية وتحقيق معدل نمو يُلبّي توقعات الملاك التي تصب في نهاية الأمر في زيادة قيمة المنشأة الاقتصادية، وهو هدف الإدارة التنفيذية بشكل عام والإدارة المالية بشكل خاص.

ومن أجل تحقيق أفضل أداء مالي؛ يتعين على الشركات أن تقوم بتحديد العوامل التي تؤثر على هذا الأداء، وأن تعتمد على هذه العوامل في تحديد أهدافها، في ضوء المؤشرات التي يمكن بواسطتها قياس الأداء المالي للشركات.

وحيث أن قطاع التأمين يعاني من أزمة حادة في تراجع الأداء بحسب تقرير نتائج أعمال سوق التأمين الأردنية للسنة المالية 2017 الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة، فإن الدراسة ستقوم باختبار أثر العوامل المختلفة التي تتعلق ببيئة صناعة التأمين الأردنية سواء كانت عوامل داخلية أو

عوامل خارجية، ودراسة مدى تأثيرها على الأداء المالي لشركات التأمين بحكم أهمية صناعة التأمين الأردنية، حيث بلغ عدد شركات التأمين الأردنية 24 شركة، وتبلغ مساهمة أقساطها إلى الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 2.09% لعام 2017. (تقرير نتائج أعمال التأمين، 2017، ص12)

2-1 مشكلة الدراسة

واجهت العديد من شركات التأمين الأردنية انخفاضاً في الأداء المالي، حيث بدأ يتضح أن قطاع التأمين يعيش ظروفاً صعبة استناداً إلى الخسائر التي تتكبدها شركات التأمين وذلك بحسب إحصائية الإتحاد الأردني لشركات التأمين، فقد انخفضت الأرباح لـ 8 شركات وخسارة 9 شركات خلال عام 2017 مقارنة بالعام 2016 من أصل 24 شركة تأمين تعمل في السوق المحلية، لذلك فإن دراسة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين أصبحت ضرورية؛ وذلك من خلال اختبار الدور الذي تلعبه هذه العوامل في الأداء المالي بهدف الوقوف على هذه العوامل وطرح سيناريوهات المعالجة وأوجه القصور فيها. وبناءً على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في اختبار العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

3-1 أهداف الدراسة

نظراً لأهمية قطاع التأمين الأردني واعتبار الأداء المالي مؤشراً لاستمرارية ونمو الشركات العاملة فيه، ووجوب سعي الشركات لأخذ مواقع هامة في السوق لتحسين أدائها ومركزها التنافسي، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار أثر بعض العوامل على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي.

وتتمثل الأهداف الفرعية للدراسة بالآتي:

1. تحديد أثر البعد القانوني على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
2. تحديد أثر البعد القانوني على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
3. تحديد أثر الجانب الاقتصادي على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
4. تحديد أثر الجانب الاقتصادي على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
5. تحديد أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
6. تحديد أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
7. تحديد أثر الأداء التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.
8. تحديد أثر الأداء التشغيلي على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

1-4 أهمية الدراسة

ونظراً للدور الذي يمثله قطاع التأمين في الاقتصاد الأردني وإمكانية اعتباره جزءاً من مصادر التمويل للشركات العاملة في مختلف القطاعات في حالة وقوع الاضرار المؤمن عليها، واعتبار هذا القطاع من ركائز ودعائم التنمية الاقتصادية، وما يلاحظ عليه من تراجع في الأداء المالي للشركات العاملة فيه فلا بدّ من تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية ، لأن دراسة العوامل المؤثرة في الأداء المالي يعدّ أمراً على درجة من الأهمية، من منطلق أن الدراسة تقدم نتائج وتوصيات عملية يمكن الإستفادة منها في تحسين أداء الشركات في قطاع التأمين والوقوف على أسباب تراجع الأداء المالي لهذه الشركات.

1-5 أسئلة الدراسة

وقد تم صياغة أسئلة الدراسة على النحو التالي:

السؤال الرئيسي الأول: ما هي العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على

الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر البعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين

الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

2. ما أثر الجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات

التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

السؤال الرئيسي الثاني: ما هي العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على

الاصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين

الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

2. ما أثر الأداء التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين

الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

السؤال الرئيسي الثالث: ما هي العوامل الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على

حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر البعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات

التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

2. ما أثر الجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات

التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

السؤال الرئيسي الرابع: ما هي العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على

حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات

التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

2. ما أثر الأداء التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات

التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي؟

1-6 فرضيات الدراسة

بناءً على الأسئلة ذات الصلة بمشكلة الدراسة تقوم الدراسة على الفرضيات الصفرية على

النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

وينتزع عن هذا الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. H01 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية $\geq 5\%$ للبعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

2. H01 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية $\geq 5\%$ للجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

وينتزع عن هذا الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. H02 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للهيكل التمويلي على

الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق

عمان المالي

2. H02 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للأداء التشغيلي على

الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق

عمان المالي

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للعوامل

الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة

المدرجة في سوق عمان المالي.

ويتفرع عن هذا الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. H03 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية $\geq 5\%$ للبعد القانوني

على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة

في سوق عمان المالي

2. H03 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية $\geq 5\%$ للجانب الاقتصادي

على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة

في سوق عمان المالي

الفرضية الرئيسية الرابعة H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للعوامل

الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة

المدرجة في سوق عمان المالي.

ويتفرع عن هذا الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. H04 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للهيكل التمويلي على

الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في

سوق عمان المالي

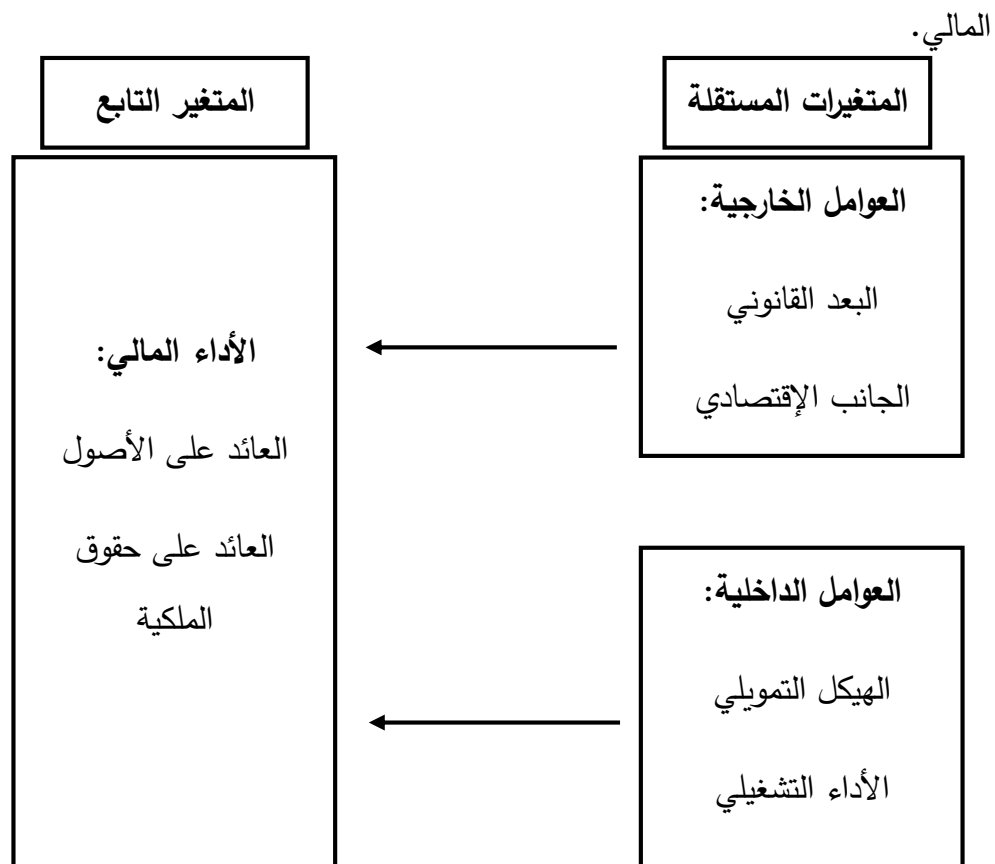
2. H04 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للأداء التشغيلي على

الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في

سوق عمان المالي

7-1 أنموذج الدراسة

ويوضح الشكل 1-1 العلاقة المفترضة بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية، وبين الأداء



الشكل 1-3 أنموذج الدراسة

1-8 حدود الدراسة

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي، إذ يقتصر مكان هذه الدراسة على شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي من خلال اختبار القوائم المالية خلال الفترة ما بين 2013 و 2017.

1-9 محددات الدراسة

طبيعة الشركات التي تم اختيارها كعينة للدراسة والمتمثلة في شركات التأمين والمدرجة في سوق عمان المالي، وبالتالي تم استبعاد الشركات القائمة وغير المدرجة، والشركات المدرجة وتم إيقاف تداولها، والشركات التي تم تصفيتها أو دمجها.

1-10 مصطلحات الدراسة

- **الأداء المالي:** هو كفاءة وقدرة الشركة على ادارة انشطتها في مختلف جوانبها الادارية والانتاجية...إلخ، ومهارتها في تحويل المدخلات الى مخرجات بالنعوية والكمية المطلوبة خلال فترة زمنية محددة. (الملكوي، 2008، ص118).

- **العائد على الأصول:** ويشير مقياس العائد على الأصول عن مدى مقدرة المنشأة على توظيف الأصول بهدف توليد الربح، ويتم احتساب العائد على الأصول من خلال قسمة الأرباح الصافية على متوسط الأصول، وتتحقق كفاءة المنشأة في استغلال الأصول عن طريق زيادة هذه النسبة (الزعبي ودودين، 2001، ص139).

- **العائد على حقوق الملكية:** يشير مقياس العائد على حقوق الملكية على مقدرة الدينار الواحد من حقوق الملكية لتوليد الأرباح الصافية بعد احتساب الضريبة، إذ تمثل حقوق الملكية رأس المال المدفوع والذي يتكون من الأسهم الممتازة والأسهم العادية بالإضافة للاحتياطات المتعددة مثل

الاحتياطي الاختياري والاحتياطي الإجباري يضاف لها الأرباح المدورة (المومني، 2013، ص66).

- **التأمين:** هو ذلك العقد الذي يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يعوض المؤمن له الخسائر التي يتعرض لها مقابل مبلغ من المال يسمى قسط التأمين. (أبو النجا، 1992، ص55).

- **إعادة التأمين:** وهو عبارة عن التأمين الذي تقوم شركة التأمين بشرائه من شركة تأمين أو عدة شركات تأمين بهدف التخفيض من قيمة الضرائب أو كأداة لإدارة الخطر (زيدان، 2013، ص26).

- **البعد القانوني:** مجموعة القوى التي تحدد السلطة وتعد القيود وتحافظ على القوانين والتشريعات واهم متغيراتها قوانين حماية البيئة، وقوانين الضرائب، وتشريعات التجارة الالكترونية، والاستثمارات الأجنبية وقوانين العمل، والمعايير الدولية المحاسبية والرقابية والاستقرار الحكومي. (Hunger & Wheelen , 1998, P54)، وسيتم قياس البعد القانوني بالربح الضريبي مضروباً بنسبة الضريبة حسب قانون ضريبة الدخل والمبيعات.

- **الجانب الإقتصادي:** هي مجموعة القوى الإقتصادية التي تؤثر على المجتمع بكافة مؤسساته وتتأثر بهذه القوى على المستوى المحلي والعالمي كمعدل الفائدة ومعدلات النمو ونسبة البطالة...إلخ. وسيتم قياس الجانب الإقتصادي بمجموع الأصول.

- **الهيكل التمويلي:** هو الأسلوب الذي يتم عن طريقه تمويل أصول المنشأة ويتمثل بكل من المطلوبات وحقوق الملكية من قائمة المركز المالي. (النعمي والتميمي، 2009، ص349)، وسيتم قياس الهيكل التمويلي بنسبة المديونية.

- الأداء التشغيلي: هو الاستخدام الكفء والفعال لموارد المنشأة المتاحة وتعتبر إنعكاس لكيفية استخدام المنشأة لموارها المادية والبشرية وكيفية إستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها. (Krajewski and Ritzman, 2002, P51)، وسيتم قياس الأداء التشغيلي بالمصاريف الإدارية والعمومية الموزعة.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد

2-1 الأدب النظري

2-1-1 مفهوم التأمين

2-1-2 نشأة التأمين

2-1-3 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتأمين

2-1-4 نبذة تاريخية عن شركات التأمين في الأردن

2-1-5 هيئة تنظيم قطاع التأمين في الأردن

2-1-6 إعادة التأمين

2-1-7 مفهوم إعادة التأمين

2-1-8 أسباب إعادة التأمين

2-1-9 المعيار 17 IFRS عقود التأمين

2-1-10 مفهوم الأداء المالي

2-1-11 العوامل المؤثرة في الأداء المالي

2-1-12 طرق قياس الأداء المالي

2-1-13 مؤشرات قياس الأداء المالي

2-1-14 مزايا ومحددات النسب المالية

2-2 الدراسات السابقة

2-3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

تمهيد

يقدم الفصل الآتي عرضاً للأدب النظري المرتبط بأهم العوامل التي تؤثر في الأداء المالي لشركات التأمين المُدرجة في سوق عمان المالي، بالإضافة لتعرضه للدراسات السابقة التي لها ارتباط بموضوع الدراسة الحالية.

2-1 الأدب النظري

يتضمن الادب النظري لهذه الدراسة الأمور التالية: نبذة تاريخية عن شركات التأمين، وعرض تفصيلي عن التأمين، وإعادة التأمين، وأخيراً الأداء المالي وطرق قياسه.

2-1-1 مفهوم التأمين

استحق التأمين في واقعنا مكانةً مهمةً، مما فرض علينا التعرض لهذا المفهوم الجديد بكافة جوانبه، فبروز مفهوم أو مسمّى جديد على نشاط أو منشأة أو ظاهرة تتعدد معانيه وتختلف مدلولاته ومفاهيمه، وهذا شكل دافعاً لمزيد من البحث حول تعريف التأمين بشقيه القانوني والفني، وما عرفه القانون الأردني كالتالي:

التعريف القانوني: بمعنى أن التأمين عبارة عن صيغة تعاقد يحصل المستأمن من خلالها على تعهد من المؤمن من أجل القيام بعمل محدد إذا ما وجد الخطر، مقابل اقتطاع مبلغ محدد يطلق عليه الاشتراك أو القسط (قاسم، 2007، ص465).

التعريف الفني: هو عبارة عن أسلوب يقوم المؤمن من خلاله بعملية تنظيم التعاون بين مجموعة من المؤمن لهم نتيجة تعرضهم لأخطار محددة، ومن ثم القيام بدفع تعويض لمن يقع عليهم

الخطر ويحصل هذا الأمر بفعل القيمة المشتركة للأقساط التي يتم جمعها منهم (قاسم، 2007، ص465).

وقد عرف القانون الأردني التأمين وفقاً للمادة 920 بأنه: صورة تعاقدية يتعهد المؤمن من خلالها أن يؤدي للمستفيد أو المؤمن له ممن التزم التأمين بحقه دفع تعويض مالي معين أو إيراداً مرتباً أو مبلغاً من المال بفعل تحقق الحادث الذي تم التأمين ضده (القانون المدني الاردني، 1976).

2-1-2 نشأة التأمين

تعتبر حضارة الرافدين في العصر البابلي هي الانطلاقة الأولى للتأمين، ودلالة ذلك قانون هامورابي الذي صدر سنة 2250 قبل الميلاد الذي يتضمن قيام التجار بالاتفاق فيما بينهم إذا ما فقدت سفينة واحد منهم فإنه سيتم بناء سفينة أخرى كبديل عن السفينة المفقودة، ولكن إذا كان سبب الفقدان هو إبحار السفينة لمسافات لم يتم الذهاب إليها مسبقاً أو بفعل وقوع خطأ معين فليس له الحق بالمطالبة بواحدة جديدة غيرها، وعند سكان فيتنام، فقد نظموا العقد بصورة أكثر وضوحاً حيث يلتزم صاحب السفينة بتحمل كافة مخاطر الرحلة البحرية مقابل دفع مبلغ محدد، أما في حالة هلاك السفينة فإن المتعهد يفقد القرض الذي تم دفعه للمالك، بينما في حالة وصولها لشط الأمان فإن المقرض يتحصل على فائدة عالية تضاف إلى مبلغ القرض. (رشيد، 1979، ص15)

وفي متحف جنوب إيطاليا تحديداً تتواجد أقدم وثيقة للتأمين تم حفظها حيث تحمل تاريخ 22 إبريل لعام 1329م، بالإضافة لوجود آثار لعقد تأمين تم إبرامه عام 1374م يعدّ أول عقد تم تنفيذه بهدف ضمان حمولة سفينة سانتا كلارا التي كانت وجهتها آنذاك جزيرة مايوركا الإسبانية. (سليمة، 2014، ص4)

وفي القرن الرابع عشر قام اللومبارديون الإيطاليون بنقل التأمين إلى إنجلترا، واستطاعوا تشكيل تنظيمات تجارية ساعدتهم في تقوية مركزهم المالي وتوسيع نشاطهم، وتلا ذلك نشوء جماعة اللويدز الإنجليزية عام 1688م، والذي صبغ التأمين بصبغة رسمية أكثر لقيامه بإبرام العقود التأمينية الممضاة والمحرة على هيئة اجتماعات تعقد بين أصحاب العملية التأمينية في مقهى لندن المقر الرسمي لهم، فسمحت هذه اللقاءات بازدهار الأعمال وانعكست بالتالي على تطور التأمين كذلك. (ناصر، 1998، ص22).

وبوصفها من دول العالم الثالث، فقد برز التأمين في الدول العربية بوضع مشابه لذلك الجزء من العالم، ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشأ التأمين ببداية خجولة على هيئة توكيلات وفروع لشركات التأمين الاجنبية التي تم تأسيسها بهدف حماية رؤوس أموال وممتلكات أفراد الجاليات الاجنبية التي تم استثمارها في الدول العربية، وفي مصر وتحديداً في أوائل القرن العشرين ظهرت نواة شركات التأمين في العالم العربي متمثلة بشركة التأمين الاهلية المصرية عام 1900م، وتلاها نشوء عدد من الشركات الوطنية في الدول العربية، وفي عام 1964م دعت الحاجة لتوفير إطار عربي يسعى لتكامل وتطوير صناعة التأمين العربية، ومن ثم تعزيز الأواصر والروابط بين هيئات وأسواق التأمين وإعادة التأمين العربية، والعمل على تقوية خيوط التكافل فيما بينها وبالتالي إيجاد نوع من التناغم بين مختلف أنشطة التأمين ومن ثم تطوير صناعة التأمين العربية و تنميتها، فبرز نتيجة لذلك الاتحاد العام العربي للتأمين ليدخل تحت مظلته أعضاء من شركات التأمين التي تعمل في الدول العربية، وبلغ عدد أعضاء الاتحاد في عام 2010م 285 عضواً، بينما تراوح عدد شركات التأمين وإعادة التأمين ما يقارب 400 شركة تعمل في أسواق التأمين العربية. (الحسين، 2012، ص37)

2-1-3 الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتأمين

يظهر التأمين في المجتمعات المتقدمة بوصفه علامة مهمة تدل على تطور الدور الاجتماعي والاقتصادي فيها، وفي الواقع فإن التأمين ينشأ ضمن القطاعات الاقتصادية ذات الفائدة الكبيرة للمجتمع، فيدفع التأمين أصحاب رؤوس الأموال لمزيد من الاستثمار نتيجة وجود تأمين على ممتلكاتهم وأصولهم، كونها تجعل الأخطار التي يتعرضون لها ذات درجة متدنية، فيتمكنون من تحديد مجموع الأخطار وحصرها بالعمل التجاري فقط، فيرفع من درجة خبرتهم وتخصصهم، وبالتالي فإن التأمين يشكل ملاذاً آمناً يسوده الاستقرار، مما يتيح لأصحاب الأعمال متمثلاً برجال الإدارة والعاملين القيام بوظائف مهمة تساهم في عمليات الإنتاج مما يؤدي لزيادة التأمين بفعل رفع الإنتاجية وزيادتها، ويساهم التأمين في تسهيل عملية التمويل من المصادر الخارجية للمشاريع التي تتطلب (الائتمان)، فوجود التأمين بحد ذاته على العمليات المرتبطة بتلك المشاريع يضيف لها طابعاً من الموثوقية تؤهلها للحصول على التمويل من مؤسسات التمويل أو البنوك، وقد يصل الأمر ليكون شرطاً للحصول على الائتمان ومنحه لأصحاب تلك المشاريع، ويلعب التأمين دوراً مهماً في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في عدد من الدول من خلال قدرته على توليد فوائض متجمعة لديه، فهذه المدخرات التي تتشكل من خلال قيام المشتركين بدفع الأقساط المترتبة عليهم يتم تصويبها نحو المشاريع الاستثمارية ذات الأمد الطويل، وبمنظور أعمق فإن التأمين يوفر مناخاً تجارياً يتسم بالتوازن والاستقرار من خلال قدرته على تقديم البديل تجاه الآخرين عن المسؤولية المناطة به (شريقي ومحمد، 2008، ص23).

ومن الناحية الاجتماعية فإن التأمين يضيف طابعاً من التعاون بين أفراد المجتمع لكونه يجعلهم يتصدون معاً للأخطار التي يواجهونها، ويعزز التأمين كذلك وازع المسؤولية نحو الأفراد أصحاب الصلة، ويقف التأمين بقوة أمام أكثر مشاكل العصر الاقتصادية ألا وهي مشكلة البطالة

كونها ذات قاعدة عمالية واسعة، ويوفر التأمين الصحي الإلزامي الخدمات العلاجية والرعاية الطبية الكاملة لكافة أفراد المجتمع مما يقدم صورة صحية لمجتمع متمكن من أداء أدواره الفاعلة، ومن مهام التأمين قدرته على خفض حجم الخطر ورفع درجة السلامة، لأن التصدي للحوادث والوقاية منها وتلاشي نشوء الخسائر من أولويات التأمين ودوافعه، ولتحقيق تلك المصلحة ينبغي تطوير الإجراءات والبرامج وتمويل أبحاث التمويل التي تعزز الدافع للمشاركين لتوخي مزيد من السلامة، من خلال التزام المستأمنين بشروط إجرائية يتعهدون بها (شريقي ومحمد، 2008، ص 23).

ولا تنحصر وظيفة التأمين في توفير الأمان المعنوي والمادي للمؤسسات والأفراد فقط، بل يتعداه ليحقق مهام أخرى لها مردود اقتصادي واجتماعي، وفي ما يلي عرضاً لأهمها:

1- وسيلة لكفالة الأمان للمؤمن له: من خلال توفير عنصر الثقة في المستقبل التي تتولد في نفس المؤمن لهم، وبالتالي استحقاق مصلحة عامة اجتماعية، فشعور الأمان للمؤمن يعمل على زيادة الإنتاج في المجتمع وتطوير اقتصاده وحماية رؤوس الأموال والأيدي العاملة الخاصة به (Picard & Besson, 1975, p14).

2- وسيلة لتكوين رؤوس الأموال: حيث يساهم التأمين بصورة جلية في عملية توجيه للسياسة الاقتصادية في الدولة، فنتشكل رؤوس الأموال الضخمة من مجموع الأقساط المدفوعة للشركات مما يجعلها تتصف بالقوة المالية الكبيرة، وهذا من شأنه أن يبرز التأمين كقوة هائلة يُؤثر في الاقتصاد القومي فلا ينحصر دوره في تقديم الخدمات المالية فقط (الأهواني، 2006، ص 10).

3- وسيلة للائتمان: يتفرع التأمين بوصفه وسيلة للائتمان تؤدي دورها على صعيد الدولة وعلى الصعيد الفردي، فما يتعلق بالأفراد، فإن التأمين يضمن لهم توافر الائتمان بطرق متنوعة من خلال قدرته على دعم الضمان المقدم من قبل الدائن للمؤمن له، وبصورة أخرى فإنه يتيح

توافر الائتمان بأسهل الطرق، وعلى مستوى الدولة فإنه يعمل على بث رؤوس الأموال فيها التي تتشكل لديها من مجموع الأقساط المدفوعة بالإضافة للاحتياطات فتجعل منها ملجأً مهماً للاقتراض من خلال السندات التي تصدر عن الشخصيات العامة أو الدولة نفسها والتي تتولى شركات التأمين فيما بعد العمل على شرائها، وهذا من شأنه أن يجعل التأمين وسيلة مهمة للائتمان في الدولة (قاسم، 2007، 482).

4- عامل وقائي: يلعب التأمين دوراً غير مباشر لكونه بمثابة درع وقاية للمخاطر ويساهم بخفض نسبة وقوع الحوادث من خلال تفادي مسبباتها، وتلاشي وقوعها، فالتأمين ليس عامل للتعويض المالي فقط في حالة وقوع الحوادث والمخاطر، بل يتعدى ذلك ليصل لجانب وقائي تنعكس آثاره على شركة التأمين نفسها من خلال وقاية المؤمن لهم وتجنب وقوع الأخطار مما يقود لتقويم مبالغ التعويض في أضيق الأطر والنواحي (قاسم، 2007، 483).

2-1-4 نبذة تاريخية عن شركات التأمين في الأردن (الاتحاد الأردني لشركات التأمين، 2015)

في فترة الأربعينيات من القرن الماضي كان الأردن صغير الحجم وعدد سكانه لا يتجاوز 400 ألف نسمة، وواجه اقتصاده صعوبات كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية التي قادت لانخفاض عملية استيراد البضائع، ويعتبر تأمين اعتمادات الاستيراد هو الصورة الأولى التي ظهرت في ذلك الوقت، لحاجتها للتأمين البري والبحري على مستورداتها، وجاء عام 1946م ليكون الانطلاقة الحقيقية للتأمين في الأردن، من خلال تشييد أول وكالة للتأمين برأس مال فرنسي مصري تتبع لشركة الشرق للتأمين المصرية.

وفي فترة الخمسينيات من القرن الماضي برزت تأمينات السيارات (حوادث السيارات) كنوع من النشاط المشهود على عملية التأمين، بالإضافة للتأمين الحاصل على النقل البحري عندما لجأ الأردن لتزليل حمولة البضائع في ميناء العقبة فدعا ذلك لوجود مجال كبير للاهتمام بالنقل بالسيارات، ولبروز تلك المسببات في قطاع النقل، أوجبت وجود شركة تأمين تمثلت في شركة التأمين الأردنية التي أنشئت عام 1951م برأسمال قدره 100 ألف دينار كأول شركة تأمين أردنية.

وخلال الستينات من القرن الماضي، لوحظ وجود زيادة في أعداد شركات التأمين، فكانت شركة الشرق الأوسط أبرزها حيث تأسست برأس مال مقداره 200 ألف دينار، وجاء بعدها شركة التأمين الوطنية المساهمة.

واستمر حال القطاع على ما هو عليه خلال فترة السبعينات من القرن الماضي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وتحديداً في عام 1985م ارتفع عدد شركات التأمين ليصل لـ (33) شركة ووكالة وفرع، منها فروع لشركات تأمين أجنبية و 23 شركة تأمين محلية، تعمل كافة ضمن سوق لا تتعدى أقساطه المكتسبة (33) مليون دينار - يعرف القسط بأنه جزء من قسط التأمين يتم تحصيله من المؤمن لصالح شركة التأمين منذ بداية بوليصة التأمين وهي فترة يحدث خلالها تعرض الشركة للخسارة - واتسمت الشركات بتلك الفترة بوجود صبغة الخسارة فيها بفعل انخفاض أسعار التأمين إلى ما دون المستوى الفني والمنافسة العشوائية ضمن سوق صغير والركود الاقتصادي مما عزا بالحكومة إلى إصدار قانون في عام 1984م لمراقبة لأعمال التأمين رقم (30) ونصت المادة (56) على إيقاف إصدار الرخص الجديدة لشركات التأمين، وفرضت المادة 6/أ زيادة رأس مال شركة التأمين إلى 600 ألف دينار، وطلبت إلزاماً على شركات التأمين أن تتولى رفع رأس مالها أو الدمج ليتم توفيق أوضاعها، هذا كله ساهم بتدني عدد شركات التأمين في عام 1987م إلى شركة تأمين أجنبية واحدة مقابل (17) شركة محلية للتأمين، وفي عام 1995م استقرت أحوال القطاع نوعاً

ما، إلى أن صدر قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (9) لعام 1995 متيحاً المجال لنشوء شركات تأمين جديدة، وكلفهم بزيادة رأس المال شركة التأمين الأردنية المكلفة بالقيام بأعمال التأمين المباشر ليصل إلى (2 مليون دينار) وإلى (20 مليون دينار) لصالح الشركة المختصة بأعمال إعادة التأمين، بينما أوجب زيادة رأس مال الشركات الأجنبية ليصل رأس مالها إلى (4 مليون دينار).

وبعد هذه القوانين الصادرة ازداد عدد الشركات العاملة في قطاع التأمين لعام 2000 م بفعل دخول (8) شركات جديدة للتأمين، فرفع العدد ليصل لـ (25) شركة تأمين محلية، بينما ظل عدد الشركات الأجنبية واحدة والثانية قد كانت تحت التأسيس، هذا كله جعل عدد شركات التأمين يصل في ذلك الوقت لـ (27) شركة تأمين، وتم تصفية شركة تأمين واحدة في عام 2001م ليصبح العدد الإجمالي 26 شركة، وشهد عام 2007 و2008 دخول شركات تأمين جديدة بلغ عددها ثلاث شركات وهي، داركم لتأمين القروض السكنية والشركة الأولى للتأمين وشركة MEDGULF ليصبح العدد الإجمالي 29 شركة، وحيّدت شركة داركم عن مجال التأمين لتصب اهتمامها فقط للعمل في قطاع الاستثمار والتمويل، فكان تغيير الاتجاهات والغايات السبب لسحب هذه الشركة وانخفاض أعداد الشركات ليصل لـ (28) شركة، وبقي الحال عليه في عام 2010 و2011، ولكن كافة الشركات العاملة في السوق الأردني في مجال التأمين تعمل بالمقارنة مع الدول المتقدمة والنامية ضمن سوق صغير إذا ما قورن بالأسواق الخارجية الأخرى، فنسبة 2.18% هي القيمة الفعلية لمساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي، بينما يدفع الفرد الأردني ما قيمته 69.9 دينار من دخله المصروف على التأمين، وتعدّ نسبة غير متدنية وغير ملائمة لمتطلبات العصر الحديث من ثقافة ودخل.

وتدنى عدد شركات التأمين لـ (25) شركة في سوق التأمين الأردني في مطلع عام 2014م، بفعل انسحاب 3 شركات من السوق وتحديداً في الفترة الواقعة بين عامي 2012م و2013م، نتيجة

قرار هيئة التأمين بتصفية شركتين للتأمين، وقرار آخر يتعلق بإلغاء إجازة العمل لشركة تأمين واحدة في عام 2012م.

ووصل عدد الشركات لـ (24) شركة في عام 2016م نتيجة قرار الدمج الاختياري الحاصل بين شركتي اليرموك والشركة الأولى للتأمين لتسمى بمسمى واحد هو الشركة (الأولى للتأمين)، ودام القطاع على وضعه لغاية عام 2017م.

ويتضح مما سبق أن قطاع التأمين في الأردن بين شد وجذب، ويواجه عدداً من التحديات والعقبات والمشاكل والتي تتضح مما سبق في خروج عدد من شركات التأمين وعدم وجود خطة منهجية للقطاع، وذلك وفقاً لما ورد في البيانات المالية للقطاع التي قادت الأمور إلى تصفية بعض الشركات نتيجة تراجع أدائها المالي، وهذا ما سنتناوله الدراسة.

2-1-5 هيئة تنظيم قطاع التأمين في الأردن

في عام 1999م وبموجب قانون رقم (33) والمعمول به اعتباراً من 2000/11/1 شُيّدت هيئة في الأردن أطلق عليها (هيئة تنظيم قطاع التأمين)، تمتلك الأحقية بنقل الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي ينبغي تواجدها بهدف تأدية كافة التصرفات القانونية وتحقيق الغايات المنشودة، ويشمل ذلك قبول المنح والهبات والتبرعات والمساعدات وإبرام العقود، وتمتلك صفة النقاضي ويتولى المحامي العام المدني أو أي محام آخر يتم توظيفه لذلك الهدف كنائب عن الهيئة في الإجراءات القضائية. (هيئة تنظيم قطاع التأمين، 2014).

وتسعى الهيئة إلى ضمان جو عام ملائم يكفل دعم وتطوير صناعة التأمين من خلال قدرتها على توفير الضمان للممتلكات والأشخاص ضد الأخطار والحوادث بهدف تجميع المدخرات الوطنية

والعمل على استثمارها وتنميتها وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية في الأردن، والعمل على المحافظة على ثوابت الاقتصاد الوطني.

ووفقاً لقانون رقم (17) لعام 2014م من قانون إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية، فقد تولت وزارة التجارة والصناعة مهام هيئة التأمين جميعها بعد صدور قرار بإلغاء هيئة التأمين، لتقع ضمن تسمية ألا وهي إدارة التأمين التي تباشر إدارة التأمين في مختلف المهام التطويرية والرقابية والتنظيمية لقطاع التأمين الأردني، حيث كانت هذه المهام تتولاها هيئة تنظيم قطاع التأمين وفقاً للتشريعات الصادرة عن الحكومة لقانون تنظيم أعمال التأمين رقم (33) لعام 1999م منذ بدء تأسيسها. (وزارة الصناعة والتجارة، 2014)

وتصب المهمة الرئيسية لإدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة في الإشراف على التأمين وتنظيمه، ويتجلى ذلك في مهامه التالية: (وزارة الصناعة والتجارة، 2014)

- متابعة الملاءة المالية لشركات التأمين ومراقبتها والمحافظة على حقوق حملة المنتفعين ووثائقهم، بهدف الالتزام بضماناتها تجاه أصحاب الحقوق.

- تعزيز كفاءة واداء شركات التأمين وتعهداتها بالقيام بقواعد ممارسة المهنة من أجل دعم قدرتها لتوفير أكفأ الخدمات لمن ينتفع من التأمين وبالتالي إيجاد المنافسة الإيجابية فيما بينهم وتحقيقها .

- تدريب وتأسيس قدرات العاملين في قطاع التأمين بهدف تعزيز تطور ونمو المؤسسات.

- تفعيل الوعي التأميني لمختلف شرائح المواطنين والقيام بإجراء الدراسات المرتبطة بصناعة التأمين في الأردن.

- تقوية أواصر الروابط بين هيئات الرقابة على التأمين وإدارة التأمين على المستويين الدولي والإقليمي.

2-1-6 إعادة التأمين

ظهرت الغاية من إعادة التأمين بفعل اللجوء لمزيد من الاطمئنان والأمان على الأخطار المؤمنة بالفعل، نظراً لاتساع حجم التغطيات التأمينية وتفرع وتعدد أعمال التأمين، ويعد المحافظة على شركات التأمين وحمايتها من المخاطر والخسائر المتوقع حصولها هو الهدف الأول لظهور إعادة التأمين، وذلك من خلال تحويل الخسائر المترتبة إلى معيد التأمين) بمعنى استرداد الخسائر من معيد التأمين، ويتم ذلك مقابل قسط يتم دفعه للمعيد، وهذا ما جعل شركات التأمين تتجه لهذا النهج من أجل حماية الوثائق الخاصة بها من الخسارة (التركي وكمال، 2015، ص131).

ويمثل الشكل التطبيقي لإعادة التأمين من خلال عرض إحدى شركات التأمين المباشرة للقيام بالتأمين بمبلغ خارج عن حدود إمكانياتها المادية، فتلجأ الشركة غالباً بدافع توزيع الخطر على الشركتين للموافقة على العرض، وتحفظ بنسبة منه وتؤمن على الجزء الباقي منه لواحدة من شركات إعادة التأمين (ملحم، 2004، ص111).

وانطلاقاً من مبدأ توزيع المخاطر فإن الشركة توافق على جميع العمليات التأمينية حتى ذلك الجزء الذي يفوق طاقتها، فتبقي على جزء خاص بها تحتفظ به يتوافق مع استطاعتها، وتوجه ما تبقى لشركات تساعد على تحمل المخاطر مقابل تحصيل حصة من الأقساط، ويقصد بعملية إعادة التأمين هي العمليات التي تحول فيها بعض أو كل المخاطر الملتزمة بتكفلها من شركة تأمين إلى شركة أخرى تتولى القيام بهذا الأمر، أما الشركة المتنازلة أو المعيدة فهي الشركة التي تصدر عنها الوثيقة الأصلية، وتسمى الشركة التي يتم إعادة التأمين لديها بالشركة المتنازل لها أو بشركة إعادة التأمين (راشد، 1992، ص35).

وتخلو المملكة الأردنية الهاشمية من شركات إعادة التأمين، فيقتصر التعامل مع شركات إعادة التأمين العربية أو شركات إعادة التأمين العالمية، ووفقاً لنتائج سوق أعمال التأمين الأردنية عام 2017م والتي أصدرتها وزارة الصناعة والتجارة فقد منحت الوزارة موافقة ل 46 وسيط من أجل القيام بأعمال وسيط إعادة التأمين مقيم خارج المملكة، ووفرت 32 وسيط إعادة تأمين داخل المملكة. (وزارة الصناعة والتجارة، 2017)

2-1-7 مفهوم إعادة التأمين

ظهر عدد من التعريفات التي تتطرق لمفهوم إعادة التأمين، ومن أبرزها تعريف التريكي وكمال (2015)، حيث عرفها بأنها إعادة تأمين الخطر المؤمن مع المؤمن المعيد، فهي بمثابة تعاقد بين المؤمن المعيد والمؤمن بطريقة جديدة، أي أن شركات التأمين تهدف لتحميل عاتق التعويض عن خطر ما لأكثر عدد من الشركات من خلال اقتطاع أقساط التأمين مع بعضهم البعض بفعل نسبة مساهمتهم في ذلك التعويض.

وعرفها طعيمة (2002، ص63) بأنها عبارة عن عملية يتم بمقتضاها توزيع الخطر أو القيام بتحويل جزء منه لشركة تأمين أخرى أو قد يصل الأمر لمجموعة أخرى من شركات التأمين من خلال إعادة التأمين لشركة أو عدة شركات، أي أن تتولى شركات التأمين تحويل نسبة من الأخطار وإعادتها لشركات تأمين أخرى.

ورأى عبد الودود (1963) بأن إعادة التأمين عبارة عن عملية يتم بمقتضاها نقل المؤمن المباشر جزء من الأخطار إلى آخر معيد التأمين من خلال التعاقد والاتفاق على هذا الأمر، بهدف التوصل لتناغم أكبر بين الأخطار القائمة.

ولعلميات إعادة التأمين ثلاثة أنواع هي (Pornin, 2000, p5):

1- إعادة التأمين فيما تجاوز حدود الطاقة: ويقصد بهذا النوع لجوء المؤمن لعملية إعادة التأمين

للعقود التي تتعدى قدراته وإمكاناته، فيقوم في حالة حدوث الخطر بعمل تغطية للخسائر،

وتحمل مخاطر العقود التي تقع تحت مسؤوليته ولكنها تتعدى طاقته وتفوقها.

2- إعادة التأمين فيما جاوز حدود الكارثة: حيث يتم في هذا النوع إجراء عملية تفاوض بين معيد

التأمين والمؤمن من أجل تقييم الضرر الحاصل عن الحادث في حالة تحقق الخطر المؤمن

ضده بهدف التوصل لمبلغ التعويض المحدد الذي يتوافر لدى المؤمن المقدرة على دفعه

ويلقى بالباقي على أكتاف معيد التأمين.

3- إعادة التأمين فيما جاوز الخسارة: تختلف هذه النقطة في ناحيتين على الرغم من توافقها مع

المفاهيم السابقة ويتمثل هذا الاختلاف فيما يلي:

- إعادة التأمين فيما جاوز حد من الكوارث فيتم تناول كل عقد بمفرده، بينما يتم دراسة كل

العقود المبرمة ضمن السنة الواحدة في حالة تجاوز الخسارة.

- يحدد التعويض بناءً على مبلغ التأمين الذي تم الاتفاق عليه، بينما يعين بناءً على كافة

الأقسام التأمين التي يتقاضاها المؤمن في حالة إعادة التأمين فيما جاوز الخسارة.

2-1-8 أسباب إعادة التأمين

تتمكن شركات التأمين من قبول كافة الأخطار التي تواجهها لتصدي شركات إعادة التأمين لذلك، فتتجنب العثرات المالية الضخمة بفعل حدوث عدد من الأخطار ذات القيمة المرتفعة مهما بلغت قيمة تلك الأخطار (سليمة، 2007، ص413).

ولعملية إعادة التأمين أهمية بالغة لدى شركات التأمين حتى وإن توافرت الاحتياطات ورؤوس الأموال لتلك الشركات، وترجع أهمية إعادة التأمين للأسباب التالية: (شكري، 2012، ص221).

1. الحماية: تسعى شركات التأمين لتقليل عدم التأكد من وجود الخسارة.
2. التوازن والاستقرار: فتلجأ شركات التأمين لإعادة التأمين بهدف الحدّ من التغيرات الحاصلة في تكلفة التعويضات، لتعرض التكلفة لتأثير بفعل نشوء الكوارث الطبيعية والظروف الاجتماعية والاقتصادية.
3. توفير الحماية ضد الكوارث: تعمل إعادة التأمين على توفير الحماية في حالة حدوث الكوارث، فتتحمل مجمل الأخطار الناشئة بفعل تعرض شركات التأمين لحجم خسائر كبير ناتج من الانفجارات الكبيرة في المصانع أو عن كوارث الطيران أو عن الكوارث الطبيعية.

2-1-9 المعيار IFRS 17 عقود التأمين (IFRS.org, 2018)

أولاً: خلفية عامة عن المعيار والهدف منه

1. يأتي المعيار IFRS 17 ليحل محل المعيار المؤقت IFRS 4 المتعلقان بعقود التأمين.
2. يضع المعيار مبادئ الاعتراف، القياس، العرض والافصاح المتعلقة بعقود التأمين التي تدخل في نطاق المعيار.

3. يهدف المعيار إلى التأكد من أن المنشأة تقوم بالتزويد بمعلومات ملائمة والتي تمثل بصدق عقود التأمين.

4. تعطي هذه المعلومات المنوه عنها في البند (3) بأعلاه قاعدة وأساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأمين على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية.

5. صدر هذا المعيار في 2017/5/17، وسيتم تطبيقه في الفترات المالية التي تبدأ من 2021/1/1 أو بعد ذلك، ويسمح بالتطبيق المبكر بشرط تطبيق المعيار IFRS 15 المتعلق بالإيراد من العقود مع العملاء، والمعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية، علماً بأن

المعيارين الأخيرين تم تطبيقهما اعتباراً من 2018/01/01.

ثانياً: نطاق المعيار

يدخل في نطاق المعيار IFRS 17 ما يلي:

1. عقود التأمين بما فيها عقود إعادة التأمين المصدرة.
2. عقود إعادة التأمين الذي تحتفظ بها المنشأة.
3. عقود الاستثمارات المصدرة التي تتضمن عوامل مشاركة تقديرية ، كذلك عقود التأمين المصدرة الذي يتم تزويد المنشأة بها.
4. كذلك يدخل في نطاق المعيار بعض العقود التي يتوفر فيها تعريف عقود التأمين ولكنها تتضمن استناداً إلى الغرض الأساسي منها مخصصات للخدمات مقابل رسم ثابت، إلا إذا اختارت المنشأة تطبيق المعيار IFRS 15 المتعلق بالإيراد من العقود مع العملاء عليها، وتوفر الشروط التالية مجتمعة:

- لم تتمكن المنشأة من عكس تقييم المخاطر المتعلقة بعميل معين في سعر العقد معه.
- يعوض العقد العميل عن طريق تقديم الخدمة وليس بالقيام بإجراء دفعات نقدية للعميل.

- إن مخاطر التأمين التي يتم تحويها بموجب العقد تظهر بشكل أساسي نتيجة استفادة العميل من الخدمات وليس نتيجة لعوامل عدم التأكد المرتبطة بتكلفة هذه الخدمات.

ثالثاً: المصطلحات الرئيسية

- **عقد التأمين Insurance Contract**: عقد يوافق بموجبه طرف معين (المؤمن) مخاطر بتأمين هامة من طرف آخر (حامل بوليصة التأمين) بالموافقة لتعويض حامل البوليصة عند تأثير حدث مستقبلي محدد غير مؤكد (الحدث المؤمن عليه) على حامل البوليصة.
- **محفظة عقود التأمين Portfolio of Insurance Contracts**: مجموعة من عقود التأمين تخضع لمخاطر متماثلة أو متشابهة ويتم ادارتها في آن واحد معا.
- **هامش الخدمة التعاقدية Contractual Service Margin**: مكون أو جزء من القيمة المرحلة للأصل أو الالتزام لمجموعة من عقود التأمين تمثل ايرادا غير مكتسب التي ستقوم المنشأة بالاعتراف به عند تقديمها للخدمات بموجب عقود التأمين في المجموعة.
- **مخاطر التأمين Insurance Risk**: المخاطر غير المالية التي يتم تحويلها من حملة العقود (البوالص) للمؤمن.
- **التدفقات النقدية المحققة Fulfillment Cash Flows (FCF)**: تقدير صريح مرجح الاحتمال غير متحيز (مثل القيمة المتوقعة) للقيمة الحالية للتدفقات النقدية الصادرة مطروحا منها القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة التي ستظهر عند وفاء المنشأة بعقود التأمين، بما في ذلك تعديل المخاطر بالمخاطر غير المالية.
- **المخاطر المعدلة بالمخاطر غير المالية Risk Adjustment For Non-Financial risk**: التعويض الذي تطلبه المنشأة نتيجة تحملها عدم التأكد المرتبط بقيمة وتوقيت التدفقات النقدية التي تظهر نتيجة المخاطر غير المالية عند وفاء المنشأة بعقود التأمين.

رابعاً: فصل مكونات عقد التأمين Separating Components From an Insurance Contract

قد يتضمن عقد التأمين جزءاً أو أكثر قد تدخل في نطاق معيار آخر إذا كانت بعقود منفصلة، على سبيل المثال: عقد التأمين الذي يتضمن جزء استثمار أو جزء خدمات أو كلاهما، فيزود المعيار بمجموعة من الشروط لتحديد متى يمكن فصل المكونات التي لا تتعلق بالتأمين من عقد التأمين المضيف، وعند ذلك يجب على المنشأة تطبيق المعايير ذات العلاقة التالية:

1. تطبيق المعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية لتحديد فيما إذا كان هناك مشتقة ضمنية يجب فصلها ، وعند وجودها كيفية المحاسبة عنها.
2. فصل العقد المتعلق بجزء الاستثمار عن العقد المضيف إذا كان العقد منفصلاً فقط، وعند ذلك يجب على المنشأة لمعيار IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية للمحاسبة عن جزء الاستثمار المنفصل.
3. بعد تنفيذ الخطوات السابقة، فيتم فصل أي وعود لتحويل الخدمات والسلع المنفصلة غير المشمولة بعقد التأمين، ويتم المحاسبة عن هذه الوعود استناداً إلى المعيار IFRS 15 المتعلق بالإيراد من العقود مع العملاء.

خامساً: مستوى التجميع

يتطلب المعيار IFRS 17 من المنشآت تحديد محفظة عقود التأمين، التي تتضمن العقود التي تخضع لمخاطر مماثلة ويتم إدارتها في آن واحد معاً، ويتوقع للعقود التي يتضمنها خط انتاجي معين ان تكون مخاطرها متماثلة ولذلك يتوقع أن تكون في ذات المحفظة إذا تم إدارتها في آن واحد. ويجب تقسيم كل محفظة عقود تأمين مصدرة بالحد الأدنى التالي:

1. مجموعة من العقود التي تكون باهظة أو شاقة عند الاعتراف المبدئي.

2. مجموعة العقود التي تكون عند الاعتراف بها غير ممكنة لتصبح عقود باهظة لاحقاً.
 3. مجموعة من العقود المتبقية في المحفظة عند وجودها.
- ولا يجوز للمنشأة تضمين العقود المصدرة لأكثر من سنة في نفس المجموعة، وإذا كانت العقود ضمن المحفظة يمكن تصنيفها في أكثر من مجموعة فقط استناداً إلى القانون أو الأنظمة التي تقيد قدرة المنشأة العملية لوضع أسعار مختلفة أو مستوى منافع معينة لحملة البوالص مع خصائص مختلفة، فيمكن للمنشأة وضع هذه العقود في محفظة واحدة.

سادساً: الاعتراف Recognition

يجب على المنشأة الاعتراف بمجموعة عقود التأمين المصدرة عند تحقق ما يلي أولاً:

1. بداية فترة التغطية لمجموعة عقود التأمين.
2. تاريخ استحقاق الدفعة الأولى على حامل البوليصة في المجموعة.
3. وعندما تصبح مجموعة العقود باهظة.

سابعاً: القياس Measurement

عند الاعتراف المبدئي، يجب على المنشأة قياس مجموعة عقود التأمين باجمالي ما يلي:

1. التدفقات النقدية المحققة FCF والتي تتكون من:
 - أ. تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية.
 - ب. التعديلات التي تعكس القيمة الزمنية للنقد TVW والمخاطر المالية المشتركة مع التدفقات النقدية المستقبلية.
 - ج. تعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية.
2. هامش الخدمة التعاقدية CSM.

ويجب على المنشأة تضمين كافة التدفقات النقدية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، ويمكن للمنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية في أعلى مستوى للتجميع ، ثم تخصيص التدفقات النقدية المحققة الناتجة للمجموعات المنفردة من العقود.

ويجب أن تكون تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية حالية، واضحة، غير متحيزة، وتعكس المعلومات المتوفرة للمنشأة بدون تكلفة أو جهد غير ضروريين يتعلقان بقيمة، توقيت وعدم التأكد لتقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. ويجب كذلك أن تعكس وجهة نظر المنشأة، وتدل على أن تقديرات العوامل السوقية الملائمة متفقة مع الأسعار السوقية المعلنة.

ثامناً: معدلات الخصم Discount rates

يجب أن يتوفر في معدلات خصم التدفقات النقدية ما يلي:

1. عكس القيمة الزمنية للنقد TVM، خصائص التدفقات النقدية، وخصائص السيولة لعقود التأمين.

2. متفقة مع الأسعار السوقية الجارية المعلنة (عند وجودها) للأدوات المالية التي تتوافق خصائص تدفقاتها النقدية مع تلك المتعلقة بعقود التأمين.

3. استثناء أثر العوامل التي تؤثر مثل هذه الأسعار السوقية المعلن عليها، ولكنها لا تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لعقود التأمين.

تاسعاً: تعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية Risk adjustment for non-financial

risk

يتم تعديل تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لعكس التعويضات التي تطلبها المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد لقيمة وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية التي تظهر نتيجة للمخاطر غير المالية.

عاشرا: هامش الخدمة التعاقدية Contractual service margin

يمثل هامش الخدمة التعاقدية CSM الربح غير المكتسب لمجموعة عقود تأمين والتي ستقوم المنشأة بالاعتراف بها عند تقديمها للخدمات في المستقبل، ويتم قياسها عند الاعتراف المبدئي بمجموعة عقود التأمين بقيمة - إلا إذا كانت العقود باهظة - لا ينتج عنها دخل أو مصروفات تظهر نتيجة:

1. الاعتراف المبدئي بالتدفقات النقدية المحققة FCF.
2. التوقف عن الاعتراف في ذلك التاريخ بأي أصل أو التزام تم الاعتراف به مقابل التدفقات النقدية المتعلقة باقتناء التأمين.
3. أي تدفقات نقدية تظهر بسبب العقود في المجموعة في ذلك التاريخ.

أحد عشر: القياس اللاحق Subsequent measurement

عند القياس اللاحق، يجب أن تكون القيمة المرحلة لمجموعة عقود التأمين في نهاية فترة اعداد التقارير المالية (فترة التقرير) تتكون من مجموع ما يلي:

1. الالتزام المقابل لفترة التغطية المتبقية التي تتكون من:
 - أ. التدفقات النقدية المحققة FCF المتعلقة بالخدمات المستقبلية.
 - ب. هامش الخدمة التعاقدية CSM للمجموعة في ذلك التاريخ.
2. الالتزام للمطالبات المستحقة التي تشمل التدفقات النقدية المتحققة FCF المتعلقة للخدمة السابقة الموزعة على المجموعة في ذلك التاريخ.

اثنا عشر: العقود الباهظة Onerous contracts

يكون عقد التأمين باهظا عند الاعتراف المبدئي إذا كان اجمالي التدفقات النقدية المحققة FCF وأي تدفقات نقدية سابقة تتعلق بالاقتناء وأي تدفقات نقدية تظهر بسبب العقد في ذلك التاريخ

بصافي التدفقات النقدية الصادرة، ويجب على المنشأة الاعتراف بخسارة في الربح أو الخسارة (قائمة الأرباح أو الخسائر) بقيمة صافي التدفقات النقدية الصادرة، تؤدي إلى مساواة القيمة المرحلة للالتزام للمجموعة مع التدفقات النقدية المحققة FCF وهامش الخدمة التعاقدية CSM للمجموعة مساوية للصفر.

وعند القياس اللاحق، إذا أصبحت مجموعة عقود التأمين باهظة أو أكثر من ذلك، فإنه يجب الاعتراف بالزيادة في الربح أو الخسارة (قائمة الأرباح أو الخسائر)، إضافة إلى أنه لا يمكن زيادة هامش الخدمة التعاقدية CSM ولا يمكن الاعتراف بأي إيرادات حتى يتم عكس أي قيمة باهظة تم الاعتراف بها مسبقاً في الربح أو الخسارة (قائمة الأرباح أو الخسائر) كجزء من مصروف خدمة.

ثلاثة عشر: مدخل توزيع العلاوة (PAA) Premium Allocation Approach

يمكن للمنشأة أن تقوم بتبسيط قياس الالتزام للفترة المتبقية لمجموعة عقود التأمين باستخدام مدخل

توزيع العلاوة PAA عند توفر الشروط التالية عند تأسيس المجموعة:

1. تتوقع المنشأة بمعقولية أن ذلك تقدير معقول للنموذج العام.

2. أن فترة التغطية لكل عقد هي سنة فأقل.

وعند تأسيس المجموعة، فنتوقع المنشأة فروقات جوهرية في التدفقات النقدية المحققة FCF

خلال الفترة ما قبل استحقاق المطالبة، وهذه العقود لا تكون مؤهلة لتطبيق مدخل توزيع العلاوة

.PPA

وعند استخدام مدخل توزيع العلاوة PPA فيجب الاعتراف بالالتزام للفترة المتبقية كعلاوات،

عند وجودها يتم استلامها عند الاعتراف المبدئي مطروحا منها أي تدفقات نقدية تتعلق باقتناء التأمين،

ولاحقا فإن القيمة المرحلة للالتزام هي القيمة المرحلة في بداية الفترة التقريرية (الابلاغية) مضافا إليها

العلاوات المستلمة خلال الفترة مطروحا منها أي تدفقات نقدية تتعلق باقتناء التأمين ومضافا إليها

إطفاء التدفقات النقدية المتعلقة باقتناء التأمين ومطروحا منها القيمة المعترف بها كإيرادات تأمين للغطية التي تم تزويدها خلال تلك الفترة، ومطروحا منها كذلك أي مكون استثماري تم دفعه أو تحويله للالتزام للمطالبات المستحقة.

الوسائل المناسبة المتاحة بموجب مدخل توزيع العلاوة: إذا تضمنت عقود التأمين مكون تمويلي هام، فإن الالتزام المتعلق بالغطية المتبقية بحاجة إلى خصمها، ولا يعتبر ذلك مطلوبا إذا توقعت المنشأة عند الاعتراف المبدئي أن الفترة بين التوريد بكل جزء أو مكون للغطية وبين تاريخ استحقاق العلاوات ذات العلاقة لا يتجاوز السنة.

وفي تطبيق مدخل توزيع العلاوة فيمكن للمنشأة اختيار الاعتراف بأي تدفقات نقدية تتعلق باقتناء التأمين كمصروف عند تحملها للتكاليف، وهذا يدل على أن فترة التغطية عند الاعتراف المبدئي لا تتجاوز السنة.

ولا يتم تطبيق التسهيلات بموجب مدخل توزيع العلاوة PPA في قياس التزام المجموعة للمطالبات التي يتم تحملها حيث يتم قياسها بموجب النموذج العام، وعلى أية حال، لا توجد حاجة لخصم هذه التدفقات النقدية عندما يتوقع أن يتم دفع الرصيد أو استلامه في سنة واحدة أو أقل من تاريخ تحمل المطالبات.

أربعة عشر: عقود الاستثمار مع عوامل المشاركة التقديرية Investment contracts with

a DPF

وهي أدوات مالية لا تتضمن أي تحويل لمخاطر التأمين الهامة ، وهي تقع ضمن نطاق المعيار فقط عندما يقوم مصدر هذه الأدوات بإصدار عقود التأمين، وتم تعديل متطلبات عقود الاستثمار هذه.

خمسة عشر: عقود إعادة التأمين المقناة Reinsurance contracts held

تم تعديل متطلبات المعيار المتعلقة بعقود إعادة التأمين المقناة، ففي تقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بعقود إعادة التأمين، تقوم المنشأة باستخدام افتراضات متوافقة مع تلك المستخدمة في عقود التأمين ذات العلاقة المباشرة، وإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن التقديرات مخاطر عدم الأداء المتعلق بمعيد التأمين.

ويتم تقدير تعديلات المخاطر للمخاطر غير المالية لتمثيل تحويل المخاطر من حامل عقد إعادة التأمين لمعيد التأمين.

وعند الاعتراف المبدئي، يتم تحديد هامش الخدمة التعاقدية بأسلوب مماثل لذلك المتعلق بعقود التأمين المصدرة ما عدا هامش الخدمة التعاقدية الذي يمثل صافي المكاسب أو الخسائر المتعلق بشراء عقد إعادة التأمين، وعند الاعتراف المبدئي فصافي المكاسب أو الخسائر يتم تأجيله إلا إذا كانت صافي الخسارة تتعلق بأحداث ظهرت قبل شراء عقد إعادة التأمين، ففي هذه الحالة يتم اعتبارها مصروفات فورا.

ولاحقا، يتم المحاسبة عن عقود التأمين المقناة بأسلوب مماثل لعقود التأمين بموجب النموذج العام، ويتم عكس التغيرات في مخاطر إعادة التأمين التي تتعلق بعدم الأداء في الربح أو الخسارة ، ولا يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية .

ستة عشر: التعديل والتوقف عن الاعتراف Modification and derecognition

- تعديل عقد التأمين:

إذا تم تعديل شروط عقد التأمين، فيجب على المنشأة التوقف عن الاعتراف بالعقد الأصلي ، والاعتراف بالعقد المعدل كعقد جديد، إذا كان هناك تعديلا جوهريا مستند إلى توفر الشروط المحددة. ويعتبر التعديل جوهريا عند توفر أحد الشروط التالية:

1. إذا تضمن العقد الابتدائي شروط التعديل، حيث يؤدي ذلك إلى:

أ. الاستثناء من نطاق المعيار.

ب. فصل المشتقات الضمنية المختلفة.

ج. إعادة تحديد حدود العقد.

د. إعادة التوزيع لمجموعة عقود مختلفة.

2. يتوفر في العقد الأصلي تعريف عقود التأمين المباشرة في نفس المستوى، لكن العقد المعدل

لا تتوفر فيه ذلك التعريف أو العكس بالعكس.

3. تقوم المنشأة أساساً بتطبيق مدخل توزيع العالوة PPA لكن التعديلات التي تمت على العقد

جعلته غير مؤهل لذلك.

- التوقف عن الاعتراف Dercognition

يجب على المنشأة التوقف عن الاعتراف بعقد التأمين عند اطفاءه، أو عند توفر الشروط المتعلقة

بالتعديل الجوهري لعقد التأمين.

سبعة عشر: العرض في قائمة المركز المالي Presentation in the statement of

financial position

يجب على المنشأة أن تعرض بشكل منفصل في قائمة المركز المالي القيمة المرحلة لمجموعة:

1. عقود التأمين المصدرة التي تعتبر كأصول.

2. عقود التأمين المصدرة التي تعتبر كالالتزامات.

3. عقود إعادة التأمين المقتناة التي تعتبر كأصول.

4. عقود إعادة التأمين المقتناة التي تعتبر كالالتزامات.

ثمانية عشر: الاعتراف والعرض في قائمة الأداء المالي Recognition and presentation in the statement(s) of financial performance

يجب على المنشأة فصل القيم المعترف بها في قائمة الأداء (قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر) في كل من:

1. نتيجة خدمة التأمين التي تتضمن إيراد التأمين ومصرف خدمة التأمين

2. دخل التمويل أو مصرف تمويل التأمين.

ويجب عرض الدخل أو المصرف المرتبط بعقود إعادة التأمين المقتناة بشكل منفصل عن دخل

ومصرف التأمين من عقود التأمين المصدرة

تسعة عشر: نتيجة خدمة التأمين

يجب على المنشأة عرض الإيراد الذي يظهر من مجموعة عقود التأمين المصدرة في الربح

أو الخسارة، ومصرفات خدمة التأمين التي تظهر من مجموعة عقود التأمين المصدرة، وتتضمن

المطالبات المستحقة ومصرفات خدمة التأمين المستحقة الأخرى، ويجب استثناء أي مكونات

استثمار من الإيرادات والمصرفات، ويجب على المنشأة عدم عرض العلاوات في الربح أو الخسارة،

إذا كان عرض مثل هذه المعلومات لا يتوافق مع الإيرادات التي يتم عرضها.

عشرون: دخل ومصرفات تمويل التأمين Insurance finance income or expenses

تتضمن دخل ومصرفات تمويل التأمين التغير في القيمة المرحلة لمجموعة عقود التأمين التي

تظهر من:

1. أثر القيمة الزمنية للنقود والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود.

2. أثر التغيرات في الافتراضات التي تتعلق بالمخاطر المالية.

3. يستثنى من ذلك أي تغيرات في مجموعة عقود التأمين التي لها التي لها مشاركة مباشرة في

عقود التأمين التي تعدل هامش الخدمة التعاقدية CSM.

4. ويكون للمنشأة خيار السياسة المحاسبية بين تضمين كافة مصروفات ودخل تمويل التأمين

عن الفترة في الربح أو الخسارة أو توزيعها بين القيمة المعروضة في الربح أو الخسارة والقيمة

المعروضة في الدخل الشامل الآخر.

وبموجب النموذج العام، فإن التوزيع يعني عرض القيمة المحددة بموجب التوزيع المنتظم لإجمالي

مصروفات أو دخل تمويل التأمين المتوقعة في الربح أو الخسارة على مدى فترة مجموعة العقود،

وعند التوقف عن الاعتراف بالمجموعة، فإن القيم المتبقية في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها

في الربح أو الخسارة.

وبموجب VFA لعقود التأمين المباشرة في ذات المستوى ، وفقط عند اقتناء المنشأة للبنود

الضمنية Underlying، فالتوزيع يعني عرض القيم التي تلغي عدم التطابق المحاسبي مع

المصروفات والدخل التمويلي التي تظهر بسبب البنود الضمنية كمصروفات ودخل تمويل التأمين في

الربح أو الخسارة، وعند التوقف عن الاعتراف بالمجموعات، فإن القيم التي تم الاعتراف بها مسبقا

في الدخل الشامل تبقى فيها.

واحد وعشرون: الإفصاحات Disclosures

يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية عما يلي:

1. القيم التي تم الاعتراف بها في قوائمها المالية والتي تظهر من عقود التأمين.

2. الاجتهادات الهامة والتغيرات في هذه الاجتهادات التي تمت عند تطبيق المعيار IFRS 17.

3. طبيعة ومدى المخاطر التي تظهر بسبب عقود التأمين.

اثنا عشر: الانتقال لتطبيق المعيار IFRS 17

1. يجب على المنشأة تطبيق المعيار بأثر رجعي إلا إذا كان ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة فللمنشآت الخيار باستخدام مدخل الأثر الرجعي المعدل أو مدخل القيمة العادلة.
2. بموجب مدخل الأثر الرجعي المعدل، فيجب على المنشأة استخدام معلومات مدعمة ومعقولة وتوسيع استخدام المعلومات التي يمكن استخدامها لتطبيق الأثر الرجعي كاملاً، ولكن يحتاج الأمر إلى استخدام المعلومات المتاحة دون تحمل أي تكلفة أو جهد غير لازم، وبموجب هذا المدخل فيجوز استخدام الإدراك والمعرفة اللاحقة، إذا كانت هي الطريقة الوحيدة كمصدر لمعلومات لإعادة تصوير الفترات السابقة.
3. وبموجب مدخل القيمة العادلة، فتقوم المنشأة بتحديد هامش الخدمة التعاقدية في تاريخ الانتقال كفرق بين القيمة العادلة لمجموعة عقود التأمين في ذلك التاريخ والتدفقات النقدية المحققة التي يتم قياسها في ذلك التاريخ، واستخدام هذا المدخل في الانتقال فلا يوجد حاجة للمجموعات السنوية.
4. في تاريخ الانتقال لتطبيق المعيار، فإن المنشآت التي تطبق المعيار IFRS 9 قد تقوم بأثر رجعي بإعادة تشخيص أو تحديد وإعادة تصنيف الأصول المالية المقتناة لأجل الأنشطة المتعلقة بالعقود التي تدخل في نطاق المعيار.
5. وللمنشآت الاختيار في عدم إعادة التصوير المعلومات المقارنة وفق المعيار IFRS 9 مع أي فروقات بين القيم المرحلة السابقة للأصول المالية والقيم المرحلة في تاريخ التطبيق المبدئي والمعترف بها في الارصدة الافتتاحية لحقوق الملكية في تاريخ التطبيق المبدئي. وأي عمليات إعادة تصوير يجب ان تعكس كافة متطلبات المعيار IFRS 9.

ثلاثة وعشرون: المعيار 17 IFES مقابل المعيار المؤقت 4 IFRS

1. ستقوم الشركات بقياس عقود التأمين في القيمة الحالية بدل من التكلفة التاريخية.
2. سوف يتم عكس القيمة الزمنية للمال عند قياس إلزام المطالبات.
3. ستقوم الشركات بقياس عقود التأمين بناءً على الإلتزامات التي تم إنشاؤها من خلال هذه العقود وليس على أساس قيمة الإستثمار في المحافظ.
4. ستوفر للشركات معلومات متسقة حول مكونات الأرباح الحالية والمستقبلية من عقود التأمين.
5. المعلومات التكميلية لمستخدمي القوائم المالية سوف ذات مغزى وأكثر مقارنة.

10-1-2 مفهوم الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي للمنشأة لتقديمه الصورة الحقيقية عن الوضع القائم في أي منشأة، فبالنظر إلى مساهم في إرشاد الإدارة للقيام بخطوات نحو ترشيد سياساتها وقراراتها وخططها، وتشير إليها إلى مراكز القوة في المنشأة لتتبنى الإدارة فيما بعد العمل على دعم وتعزيز هذه المراكز، وتتخلص وتبتعد عن جوانب الضعف وتصوب الانحراف في مسار العمل بعد أن يكشف الأداء المالي لمراكز الضعف والقصور في المنشأة، وهذا كله يتيح للمنشأة مزيداً من القدرة التنافسية ويدعم مستوى الأداء ويحسنه.

وللوقوف على مفهوم قياس الأداء المالي فإنه يتعين أن نحدد تعريف لمفهوم الأداء المالي أولاً، وهذا ما قام به Laurence (2011) عندما عرف الأداء المالي بأنه عبارة عن تلخيص الشركة لما تحقّقه من عائدات ضمن سجل حسابي يعتمد على قياس العمليات والسياسات المتعلقة بالإطار المالي للشركة، خلال فترة زمنية محددة مع وجود عنصر المقارنة بين الشركات ذات المجال المتشابه.

وبين (جمعة، 2000، ص38) أن الأداء المالي يشير إلى دور الأنشطة في إيجاد فعالية أو قيمة نتيجة توظيف الموارد المالية المتوافرة عن طريق الوصول بأقل تكاليف مالية ممكنة للأهداف المالية المنشودة.

وعرفها (عبدالمحسن، 2003، ص3) بأنها عبارة عن عملية تالية، تأتي بعد عملية اتخاذ القرارات، وتهدف لفحص المركز الاقتصادي والمالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

بينما رأى (Poster & Streib (2005 أن قياس الأداء المالي ما هو إلا عملية معاينة لكافة الإنجازات المتحققة بالاستناد على معايير العمل، ويتيح هذا التقييم وضع معايير بهدف تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الأهداف الاستراتيجية والخطط الموجودة في الشركة، وتساهم استراتيجية الأداء في بلوغ أهداف الشركة لقدرتها على توجيه وضبط جهود العاملين كافة ومراقبتها في جميع المستويات الإدارية في الشركة.

ويبين (الحسني والدوري، 2006، ص 234) مفهوم الأداء المالي بالمحدودية لكونه يصب تركيزه على توظيف النسب التي تعتمد على مؤشرات مالية من المفروض أن تقدم انعكاساً لإنجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة.

يمتلك قياس الأداء المالي القدرة على تعريف وتحديد الكيفية لحدوث هذا الأداء، بالإضافة لكونه يقدم خطة من أجل دعمه وتطويره وتحسينه، وقياس الأداء بالشكل الصائب والدقيق فإن آثاره الإيجابية تمتد لتشمل الأداء المالي المستقبلي المتوقع، ويوجد جانبان تؤكد عليهما معايير قياس الأداء: أولهما موضوعي يعتمد على مقدار العمل الذي تم إنجازه ومدى تحقيق الأهداف والسرعة، وثانيهما سلوكي يبين الصفات الشخصية للعاملين في الإدارة المالية مثل السرعة في التعلم ومدى الاستفادة من التدريب والقابلية. (الهييتي، 2000، ص180).

2-1-11 العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تتعدد العوامل المؤثرة في الأداء المالي ويمكن تصنيفها بناءً على مصادرها، فهناك عوامل داخلية تتمكن الشركة وتمتلك الاستطاعة للسيطرة عليها، أما العوامل الخارجية فإن الشركة تضطر للتأقلم معها لكونها تواجه صعوبة في التعامل معها، وفيما يلي تفصيل لكل من العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة بالأداء المالي: (ثابت، 2001، ص14)

1- العوامل الخارجية: تشير العوامل الخارجية إلى حصيلة من القيود والمتغيرات التي تتعدى

إطار السيطرة في المنشأة وتكون خارج تحكمها، وتترك أثراً تمثل فرصاً للمنشأة، وتصنف

العوامل الخارجية لعوامل اقتصادية، اجتماعية وثقافية، سياسية وقانونية، وتكنولوجية.

أ. العوامل الاقتصادية: تترك العوامل الاقتصادية الأثر الكبير على المنشأة الاقتصادية وتحديداً

الصناعية منها، ومن جانب آخر فإن البيئة الاقتصادية تعتبر البيئة المصدرة لموارها والبيئة

المستقبلية لمنتجاتها، وتنعكس آثارها على أداء المنشأة في الوقت القصير.

وتتشكل العلاقة بين العوامل الاقتصادية والأداء المالي من خلال الظروف الاقتصادية التي

تحيط بالمنشأة، فتوجد هذه الظروف الاقتصادية جوانب سلبية وإيجابية على حد سواء كارتفاع

الطلب الخارجي وتدهور الأسعار والأزمات مما تترك الأثر بشقيه السلبي والإيجابي على المنشأة

متمثلاً بأدائها المالي.

ب. العوامل الاجتماعية والثقافية: تشمل العوامل الثقافية والاجتماعية مثلاً حقيقياً حول القيم

الفكرية والفنية والأخلاقية الموجودة في الحياة والمجتمع ويتوافر مثلها ضمن نطاق المنشأة.

والعوامل الاجتماعية جانبان مهمين فهي قد تكون إيجابية لكونها توفر معلومات مفيدة للوظيفة التجارية من خلال ارسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق، أو قد يكون لها أثر سلبي بأن تكون تحدياً أمام تحسين أداء المنشأة.

ج. العوامل السياسية والقانونية: وتتجلى هذه العناصر بوضوح في حالات الاستقرار الأمني والسياسي، متمثلةً بالعلاقات مع العالم الخارجي والقوانين وطبيعة النظام السياسي للدولة. فأداء المنشأة يتأثر بصورة كبيرة بالعلاقات الدولية ونوعيتها والسياسات الخارجية التي تتبعها الدولة، ولكنها في النهاية توفر هذه العوامل الفائدة الحقيقية للمنشأة من أجل تحسين أدائها وتطويره.

د. العوامل التكنولوجية: وتشمل هذه العوامل ما تحدثه التكنولوجيا من تطورات وتغيرات، مثل توفير طرق حديثة من أجل تحويل الخدمات والسلع التي تسمح من خلالها بتدني التكاليف. ويتجلى دور العوامل التكنولوجية في الأداء المالي عن طريق خلق فرص تفيد المنشأة من أجل التحسين الإجمالي للأداء المالي للمنشأة.

2- العوامل الداخلية: تتولد العوامل الداخلية عن طريق تفاعل بين العناصر الداخلية المختلفة في المنشأة، فهي تقع تحت سيطرة المنشأة، وتضم مجموعة المتغيرات المؤثرة بصورة سلبية أو إيجابية على أداء المنشأة، ويمكن تصنيف العوامل الداخلية إلى ما يلي:

أ. العنصر البشري: حيث أن للمنشأة موارد متعددة يشكل العنصر البشري من أكثر العناصر أهمية لتلك الموارد، فقدرة المنشأة على جذب العناصر البشرية الكفؤة والممثلة للمهارات المميزة، والقادرة على خلق التنافس والتعاون بين أفراد الجماعة، وتقدم جهداً وأداءً أفضل يسمح لها بالتطور ويعزز التنافسية فيها.

ومن أجل ضمان أكفاً أداء وأفضل إنتاج وتباعاً أفضل أداء مالي، فإنه وعلى المنشأة

أن تلبي حاجيات العنصر البشري وتدرّك حاجياته وتعرفها وتعكف على تحقيقها.

ب. الإدارة: تؤثر الإدارة على كافة الأنشطة في المنشأة، فالمسؤولية الأولى تقع على عاتقها

لكونها تتولى عملية القيادة والتنسيق والتخطيط والتنظيم لكافة المهام الواقعة تحت تصرفها

ومسؤوليتها، مما يجعل الدور الأكبر عليها لجعل نسب الأداء الأفضل داخل المنشأة قائم

عليها.

ج. التنظيم: حيث أن كلمة تنظيم تشمل تحديد المسؤوليات ثم العمل على توزيعها داخل المنشأة

بناءً على العمال من أصحاب الاختصاص، وتوزعها ضمن إمكانياتهم ومهاراتهم الخاصة

وتقسمها فيما بينهم، وينبغي لعنصر التنظيم في المنشأة أن يتصف بالديناميكية والمرونة

ليتوافق مع المتغيرات والمستجدات في الوقت الحالي، وبذلك فالتنظيم يؤثر بدرجة ما في أداء

المنشأة.

د. بيئة العمل: وهي تمثل مجموع العناصر التي تحيط بالفرد أثناء أداء مهامه الوظيفية، فضعف

الأداء وقلة تحقيق أهداف المنشأة عائد بصورة ما لفقدان الانسجام والتكيف والنظام في العمل

لإشاعة جو من السلبية في بيئة العمل تؤثر في النهاية على الاداء العام وتضعفه.

هـ. طبيعة العمل: تشير إلى نوعية الوظيفة التي يشغلها الفرد من حيث أهميتها والمنصب القائم

عليه ومستوى فرص النمو والترقية المتوافرة لديه، فالولاء والدافعية وحب العمل ترتبط بعلاقة

طردية مع وظيفة الفرد وتوافقه فيها وبالتالي ترتبط بالأداء المالي للمنشأة.

ولأغراض هذه الدراسة تم الاعتماد على العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة على الأداء المالي الآتية:

أولاً: العوامل الخارجية: وهي عبارة عن مجموعة من العوامل تنشأ بفعل المتغيرات الحاصلة في

المحيط الخارجي للشركة، حيث تواجه الشركة صعوبة في التحكم والسيطرة على تلك العوامل، ولكنها

تترك الأثر السلبي والإيجابي على الشركة لكونها تفوق حدود إمكاناتها، وتشمل العوامل الخارجية ما يلي:

أ- البعد القانوني.

ب- الجانب الاقتصادي.

وفيما يلي تفسير لكل منها:

أ. **البعد القانوني:** وهي تمثل النصوص القانونية المالية فتضم رسوم تتعلق بالضرائب وقواعد ضريبية، تشرعها الدولة وتقوم بوضعها ومن ثم تحديدها لتنفيذها شركات التأمين بصورة تطبيقية.

وترتبط تلك المتغيرات والعوامل التشريعية والقانونية بسياسات الدولة العامة والخطط الاستثمارية والبرامج التنموية فيها، وتعتبر درجة وجود الاستقرار التشريعي والقانوني في المجتمع هو العامل الفاصل والقوي من بين العوامل التشريعية والقانونية الذي يترك أثراً على مجال الأعمال، فتنفيذ استراتيجيات الإدارة الخاصة بالإنتاج أو الاستثمار يحتاج لمستوى عالٍ من الاستقرار وإلا سيكون مصيرها الفشل والإفلاس، ومن هنا يتوجب على الإدارة أن تمتلك الاستطاعة الكاملة للتكيف والتعامل مع المتغيرات السياسية والقانونية (العارف، 2002، ص212).

وتشرف السلطات الرقابية المختصة على ضمان مدى تطبيق العوامل القانونية المرتبطة بقطاع التأمين بالصورة الصحيحة، والمتمثلة بالتنظيمات والقوانين والأنظمة التي تصدر عن وزارة الصناعة والتجارة بهدف تنظيم أعمال التأمين.

ب. **الجانب الاقتصادي:** توصف بيئة القطاع الاقتصادي بالبيئة المعقدة، حيث تمثل مجموع العناصر الشاملة للقطاع الاقتصادي وتعمل الشركة في إطارها، وهي تمثل انعكاساً لعدد من مراحل دورة الأعمال، وتشمل البيئة الاقتصادية الكساد والركود والتدهور والانتعاش، فجميع

العناصر تلعب دوراً مهماً في توسيع الأعمال وصياغة الاستراتيجيات، وتعدّ معدلات التضخم ومعدلات الفائدة الدارجة ومواصفات الاستثمار في المجتمع ومعدلات البطالة من أهم الأمثلة على المتغيرات الاقتصادية، ويشكل الاتجاه نحو العولمة وتحرير الاقتصاد مجالاً مؤثراً وملحوظاً في الجانب الاقتصادي، لكونه يتيح فرصاً للاستثمار جديدة وتدعم دور القطاع الخاص وتحفز الاستثمار، وبالتالي تؤثر في صياغة ورسم استراتيجية الشركة ككل (دراجي، 2010 ، ص 127).

وفيما يتعلق بشركات التأمين فأنها تبين حجم الشركة وموقعها ضمن قطاع الاعمال او السوق الذي تعمل من خلاله، كما تشير إلى ضعف وقوة حجم المنافسة القائمة بين الشركات. **ثانياً: العوامل الداخلية:** وهي مجموع العوامل التي تنشأ من المتغيرات التي تطرأ على المحيط الداخلي للشركة، ولهذه العوامل خاصية تسمح للشركة بالتحكم والسيطرة من خلال قدرتها على التحكم في الجانب السلبي فنقل من تأثيره وتعزز الجانب الإيجابي وتدعم تأثيره، وتشمل العوامل الداخلية ما يلي:

أ- الهيكل التمويلي.

ب- الأداء التشغيلي.

وفيما يلي تفسير لكل جانب:

أ- **الهيكل التمويلي:** وهو عبارة عن مجموعة المصادر التي تمكنت المنشأة من خلالها الحصول

على الأموال اللازمة لغاية تمويل استثماراتها، ويشمل هذا الهيكل كافة الفقرات التي تكوّن

حقوق الملكية وجانب المطلوبات. (النعمي والتيمي، 2009، ص 349)

ولا ينحصر دور المدراء الماليين في معرفة مصادر الأموال فقط، بل يتعدى ذلك ليشمل أفضل الطرق للحصول عليها ضمن الشروط الأمثل، وأن تكون تلك الأموال المتحصلة محققة لأكبر عائد وبتكلفة أقل (بوشوشة، 2007، ص56).

وتتجلى علاقة الأداء المالي مع الهيكل التمويلي في شركات التأمين بتكلفة تلك الديون ومستوى خطورتها ومدى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

ب-الأداء التشغيلي: هو استخدام مجموعة من الأولويات التنافسية مثل التكلفة المنخفضة والجودة والسرعة في التسليم بالإضافة إلى المرونة. (Krajewski and Ritzman, 2002, p51)

بالنسبة للتكلفة المنخفضة تعني تقديم المنتجات والخدمات بأسعار أقل من المنافسين، مما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية، وذلك يتطلب الاهتمام بجميع العناصر التي تؤدي إلى تخفيض هذه التكاليف مثل تكاليف العمل والمواد ونسب التالف وما يسهم في تخفيض كلف الإنتاج والخدمات. ومن حيث الجودة فتعني التركيز على كل العناصر التي لها علاقة بجودة المنتجات والخدمات مثل التصميم وسهولة الاستخدام وإمكانية استخدام المواد الخام بشكل فعال.

وفي شركات التأمين يتم النظر للأداء التشغيلي بحجم المصاريف ومدى الرقابة عليها، وذلك للتعرف على أداء العاملين ومدى تحقيق الشركة لأهدافها وخططها ضمن الوقت والإمكانات والتكاليف المحددة، وتعتبر وسيلة يمكن من خلالها الاطمئنان على حسن استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة.

2-1-12 طرق قياس الأداء المالي

في بدايات القرن العشرين ظهرت واحدة من أساليب التحليل المالي متمثلةً بأسلوب النسب المالية أو المؤشرات، وحدث ذلك بفعل نشوء مجموعة من المديرين المحترفين وفصل الملكية عن الإدارة في المشروع، وتبع هذا الأمر أهمية نشر التقارير الدورية والنتائج، مما دفع اللجوء بشكل كبير لتحضير مزيدٍ من المؤشرات المالية والنسب التي تقدم الخدمة لكافة الأطراف، وتعد نسبة التداول من النسبة المهمة في التحليل المالي التي يعود الفضل في اكتشافها للبنوك (Sinkey, 2008, p153). إن التحليل المالي أداة في غاية الأهمية وقاعدة أساسية للرقابة والتخطيط في منشآت الأعمال، ويشمل تقديم دراسة توضيحية في الكشوفات المالية للبيانات الواردة، ويتم من خلاله دراسة نتائج الأداء المالي بهدف تفسيره والتركيز على مواطن القوة والضعف في السياسات المالية المتخذة، ومن أهم الطرق والوسائل الرئيسية والهامة لدراسة المركز المالي للمشروع هي التحليل المالي باستخدام النسب، من خلال الاطلاع على البيانات والأرقام الموجودة في قوائمها المالية (السامرائي، 1997، ص83).

2-1-13 مؤشرات قياس الأداء المالي

تسعى الإدارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسمح لها بتحقيق أداء مالي يعكس مدى استغلالها للموارد المتاحة لها بالشكل المثالي، ويعتبر هدف تعظيم الأرباح أهم شيء تسعى الإدارة لتحقيقه، حيث يقاس أدائها المالي بربح أو خسارة المنشأة، وتعد المؤشرات المالية نقطة البداية لرصد المشكلات المالية وتحليلها ووضع برامج لحلها، وهي مقاييس يستخدمها المدير المالي لتقييم ومقارنة الأداء المالي للشركة خلال فترة معينة.

ولغرض التعرف على واقع الأداء المالي في المنشأة لابد من دراسة وتحليل المؤشرات التي تعبر عن هذا الأداء المالي، وتعتبر نسب الربحية أهم مؤشرات قياس الأداء المالي لشركات التأمين فهي تستخدم لقياس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد الواقعة ضمن ملكيتها، حيث يتم استخدام هذه النسب بهدف إعطاء تقييم لمدى قدرة الإدارة في توليد الأرباح من الأنشطة التشغيلية بالمقارنة مع النفقات والتكاليف الأخرى التي وقعت عليها ضمن فترة زمنية محددة، وفيما يلي تفصيل عن نسب الربحية: (الشيخ، 2008، ص31)

أ. هامش صافي الربح (Net Profit Margin): وتعدّ هذه النسبة مقياساً لمقدار صافي الربح الذي يتحقق بعد الضرائب والفوائد عن كل دينار من صافي الإيرادات والمبيعات، وتبين أعلى نسبة إلى الشركة الأكثر ربحية والتي لها أفضل سيطرة على التكاليف عند مقارنتها مع الشركات الأخرى المنافسة.

ب. العائد على الأصول (Return on Assets): وتعدّ هذه النسبة مؤشراً على مستوى الربحية في الشركة بالرجوع لمجموع أصولها، بالإضافة إلى أنها تقيس كفاءة الإدارة في توظيف الأصول بهدف توليد الأرباح، ويتم استخدام هذه الأموال في تمويل نشاطات الشركة لكونها تقدم صورة عن مستوى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من الأموال المستثمرة.

ج. العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity): حيث يتم استخدامها لقياس مقدار الربح الذي يتحقق كنسبة مئوية من قبل حقوق المساهمين العاديين، ومن ثم فإن معدل الربح الصافي الذي يحصل عليه المستثمرون من استثمار أموالهم كردة فعل على إقدامهم الجريء على توظيف أموالهم، ففي النهاية تشير لمستوى كفاءة الإدارة في توظيف أموالهم واستخدامها.

2-1-14 مزايا ومحددات النسب المالية

تعكف الإدارة للجوء للنسب المالية بوصفها واحدة من المؤشرات المستخدمة من قبل المحللين بهدف التنبؤ بمدى قدرة الشركة على الاستمرار، وبالإضافة الى سهولة حسابها (الزبيدي، 2000، ص63).

وكذلك للنسب المالية عديد من المزايا من أهمها ما يلي (السعيدة وفريد، 2004):

1. تحديد الصورة الحقيقية لوضع الشركة المالي.
 2. بيان مدى قدرة المنشأة على تسديد ديونها من الفوائد والاقتراض.
 3. إبداء الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
 4. تحديد مكانة المنشأة في القطاع أو الصناعة المنتمية إليها.
 5. تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة.
- وعلى الرغم من مزاياها فإن للنسب المالية مجموعة من المحددات كما يلي (الخليلة، 2004، ص38):

- 1- صعوبة تفسير النتائج على الرغم من سهولة احتساب النسب، مما يحتاج التعرف على العلاقة القائمة بين تأثيرات البيئة الخارجية من ناحية وهذه النسب من ناحية أخرى.
- 2- تعرض النسب المالية للتلاعب من قبل العاملين أو الإدارة في الشركة بواسطة تضخيم الأصول والغش في جرد وتقييم المخزون...إلخ.

3- تجنب النسب المالية قياس العوامل النوعية والتي تعتبر أكثر ملاءمة لأغراض التقييم واكتفائها

بالأرقام الكمية، مثل تقييم مستوى خبرة العاملين وتقييم شخصية المدير العام.

4- عدم قبول النسب المالية للمقارنة ضمن فترة التضخم، فنسبة المبيعات /الأصول لا تتحسن

بفعل تحسن المبيعات بل نتيجة ارتفاع الأسعار.

2- 2 الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي ناقشت موضوع الدراسة

الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة عربيات (2008) بعنوان: "أثر إختيار استراتيجيات المحافظ الإستثمارية على أداء شركات

التأمين في الأردن".

هدفت هذه الدراسة الى البحث في إختيار إستراتيجيات المحافظ الإستثمارية وأثرها على أداء

شركات التأمين في المملكة الأردنية الهاشمية، وتكونت عينة الدراسة من 104 من أعضاء مجالس

الإدارة والمديرين، وتمثلت عوامل الدراسة بكل من (إجمالي الأصول، والأرباح المحتجزة، وسعر

الفائدة على الودائع، ومؤشر السوق العام لسوق عمان المالي).

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ضعيفة بين العوامل التي تؤثر على إختيار

إستراتيجيات المحافظ الإستثمارية في شركات التأمين، والعوامل التي تؤثر في أداء شركات

التأمين بعد إختيار إستراتيجيات المحافظ الإستثمارية في شركات التأمين. ووجود تأثير لحجم

الشركة، ممثلاً بـ (إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة، سعر الفائدة على الودائع، ومؤشر

السوق العام لسوق عمان المالي) في أداء شركات التأمين الأردنية.

وأوصى الباحث بمجموعة من التوصيات كان أهمها: وجوب قيام شركات التأمين بتحليل وضع السوق الأردني بشكل أعمق قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

- دراسة قزعاط (2009) بعنوان: "تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين وإستثماراته في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أسباب تراجع دور قطاع التأمين في مجالات الإستثمار في فلسطين من أجل رفع مستواه ، بالإضافة إلى التعرف على أثر العوامل الخارجية (غياب الثقافة التأمينية، والنواحي الدينية، والبيئة الاستثمارية، والبيئة القانونية، والمستوى الإقتصادي والإجتماعي)، والعوامل الداخلية (عدم وجود كوادر متخصصة، ضعف التسويق، ضعف معدل تداول أسهم الشركة، وغياب التخطيط الإستراتيجي) على تدني مساهمة قطاع التأمين في السوق المالي مقارنة بالقطاعات الأخرى. وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع البيانات من خلال توزيع الإستبانات على فئتين من مجتمع الدراسة ، فئة الشركات وفئة الأفراد. وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في الوعي التأميني لدى الأفراد وضعف في تسويق الخدمات التأمينية لدى الشركات، بالإضافة إلى ضعف تطبيق القوانين المتعلقة بقطاع التأمين، أما إستثمارات شركات التأمين فكانت ليس بالمستوى المطلوب، حيث أن الاستثمارات تركزت في الأراضي والعقارات والأوراق المالية إلا أن إنخفاض الوعي الإستثماري في عمليات التداول في السوق المالي انعكس سلباً على حجم الإستثمارات في السوق المالي.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: تحسين الأداء لشركات التأمين في فلسطين من خلال زيادة الحملات الإعلانية والإعلامية، وعقد دورات متخصصة في مختلف

مجالات التأمين لكافة موظفي شركات التأمين بهدف تأهيلهم ورفع كفاءاتهم في المجال التأميني، بالإضافة إلى زيادة إستثمارات شركات التأمين وتنويعها في مجالات متنوعة.

- دراسة طبائية (2009) بعنوان: "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين من خلال أساليب التحليل المالي وبالاعتماد على مجموعة من النسب المالية المتمثلة بكل من (نسب الملاءة المالية، ونسب السيولة، ونسب المردودية)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة ما بين 2007 و2009.

وأظهرت نتائج الدراسة أن شركات التأمين تسعى دائماً إلى تحقيق الربحية وهي أحد المعايير التي يتم بفضلها إتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاطات المستقبلية، وأن هناك حاجة ملحة لوجود نظام رقابي يهدف لتقييم أداء شركات التأمين من خلال أساليب مختلفة من أبرزها التحليل المالي، وأوصت الدراسة بإصدار تشريعات تتعلق بنشاط التأمين تتيح خلق بيئة تنافسية ذات سياسات أكثر ديناميكية في تقديم الخدمات وتوظيف مواردها بشكل يوجد حالة من الإطمئنان للأشخاص المعنويين في مختلف القطاعات الإقتصادية تجنباً للمخاطر المحتمل.

-دراسة Garba & Abubakar (2010) بعنوان:

“Corporate Board Diversity and Financial Performance Of Insurance Companies In Nigeria: An Application Of Panel Data Approach”

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في العلاقة بين التنوع في أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في سوق نيجيريا للفترة ما بين 2004 و 2009. وأجريت الدراسة على 12 شركة من شركات التأمين المدرجة في سوق نيجيريا من خلال إختيار عدد من المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تنوع أعضاء مجلس الإدارة من حيث النوع (ذكر أو أنثى) والإدارة الأجنبية لها تأثير إيجابي على الأداء المالي لشركات التأمين.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة عدد الأعضاء الإناث والذكور الأجانب في مجالس إدارات شركات التأمين في نيجيريا لما لهم أثار إيجابية على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين.

- دراسة زاهر ودريباتي (2011) بعنوان: "أهم المعوقات التي تواجه إدارة شركات التأمين".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات التي قد تواجه شركات التأمين العامة والخاصة في الساحل السوري، ودراسة العلاقة بين كل من (برامج التأهيل والتدريب، والتأثيرات الإقتصادية، والنظام المالي، والنظام القضائي) ومستوى الأداء الإداري والمالي لشركات التأمين. وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة وتطبيقها على عينة من العاملين في الشركات السورية والبالغة (65) مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين كل من التأهيل والتدريب والنظام القضائي والمالي وبين مستوى الأداء الإداري والمالي في شركات التأمين، في حين تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التأثيرات الاقتصادية وبين مستوى الأداء الإداري والمالي في شركات التأمين، بالإضافة الى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين شركات التأمين العامة والخاصة في المشاكل التي تواجهها من حيث التأهيل والتدريب، التأثيرات الاقتصادية، وجود نظام قضائي فعال، وجود نظام مالي فعال، والموقف التنافسي، وبين مستوى الأداء الإداري والمالي لهذه الشركات، وهذه الفروق لصالح شركات التأمين الخاصة بالمقارنة مع شركات التأمين العامة.

وأوصت الدراسة بتحسين الأداء الإداري والمالي لشركات التأمين في الساحل السوري يكون من خلال: نشر الوعي التأميني بإعداد برامج تدريب وتأهيل مبتكرة للعاملين لدى شركات التأمين، إعادة النظر في سياسة توظيف العاملين من خلال التركيز على ذوي التخصصات ذات العلاقة بالتأمين، تفعيل المشاركة بين شركات التأمين والمصارف المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- دراسة Mwangangi (2012) بعنوان:

“Financial Reporting and Disclosure by Insurance Companies: Review of contemporary Practice”

هدفت الدراسة إلى إستعراض إعداد التقارير المالية والإفصاح في شركات التأمين في كينيا وتحديد الفجوات الحاصلة بينها وبين الممارسات المعاصرة المستندة على المعايير التي وضعتها هيئات وضع المعايير الدولية لضمان اعتماد صناعة التأمين المحلية لأفضل تطبيق للمعايير الدولية

في إعداد تقاريرها المالية. وأجريت الدراسة في كينيا، وقد إستخدمت المنهج التحليلي الوصفي، حيث تكونت العينة من 56 شركة تأمين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ثغرات بين الممارسات الحالية لإعداد التقارير المالية والإفصاح في شركات التأمين عن الممارسات المعاصرة المستندة على المعايير وذلك يرجع إلى تحفظ بعض شركات التأمين عن الإفصاح عن النسب المالية. وعدم كفاية شكل التقارير المالية وبيانات الإفصاح المالي الأولي الحالية لشركات التأمين من حيث الفائدة، وتبين أنه قد تم إدخال تعديلات على قانون التأمين وإصدار المبادئ التحوطية مما أدى إلى تعزيز مستويات الإبلاغ والإفصاح في التقارير المالية لشركات التأمين.

وأوصت الدراسة بضرورة الإفصاح عن المعلومات والنسب المالية التي تمكن من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، حيث أن نتائج التقييم تعكس الحقائق الإقتصادية وتشكل جزءاً من نموذج العمل الأساسي لشركات التأمين، وتعطي معلومات موجزة ودقيقة لمستخدمي التقارير المالية عن أداء الأعمال.

- دراسة Ghimire (2013) بعنوان:

“Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal”

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى وجود كفاءة مالية في شركات التأمين التي لا تؤمن على الحياة، وأجريت الدراسة في نيبال، وقد استخدمت المنهج التحليلي الوصفي، واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من التقرير السنوي لـ 16 شركة من شركات التأمين التي لا تؤمن على الحياة للفترة ما بين 2007 و2011، عن طريق تحليل 16 نسبة مختلفة تظهر

نتائج مزيج من الكفاءة المالية لشركات التأمين تم استخراجها من التقارير المالية للشركات، وهي (نسبة المطالبات إلى إجمالي التأمينات، نسبة المصروفات إلى إجمالي التأمينات، ونسبة الاستثمار، والنسبة المركبة المقاسة بمجموع نسبي المطالبات إلى إجمالي التأمينات والمصروفات إلى إجمالي التأمينات، ونسبة التشغيل المقاسة بمجموع نسبي المطالبات إلى إجمالي التأمينات والمصروفات إلى إجمالي التأمينات مطروحاً منها نسبة الاستثمار، ونسبة التأمينات المعلقة والمقاسة من خلال التأمينات غير المدفوعة إلى إجمالي التأمينات، والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على الأصول، ونسبة الاحتفاظ المقاسة بصافي التأمينات إلى إجمالي التأمينات، والعائد على الاستثمار، ونسبة عوائد الاستثمارات إلى إجمالي التأمينات، ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي التأمينات إلى حقوق الملكية، ونسبة صافي التأمينات إلى حقوق الملكية، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الالتزامات، ونسبة الربح إلى صافي التأمينات، والعائد على رأس المال).

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود كفاءة مالية لدى شركات التأمين، حيث أن بعض النسب مثل نسبة المصروفات إلى إجمالي التأمينات والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ونسبة الاحتفاظ ونسبة إجمالي التأمينات إلى حقوق الملكية ونسبة صافي التأمينات إلى حقوق الملكية والعائد على رأس المال) أخذت جميعها بالتحسن خلال فترة الدراسة، في حين أن نسب أخرى مثل (نسبة الاستثمار، ونسبة الاستثمار إلى إجمالي الأصول، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الالتزامات) تدهورت قيمتها خلال نفس الفترة، وأن كل من النسب (نسبة المطالبات إلى إجمالي التأمينات، والنسبة المركبة) كان أدائها متقلب خلال الفترة، وانخفضت نسبة الربح إلى صافي التأمينات لانخفاض بشكل طفيف، وبشكل عام أظهرت النتائج أن الكفاءة المالية لصناعة التأمين تتحسن

تدريجياً، وأن تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التي لا تؤمن على الحياة يساهم في تحسين الأداء المالي تدريجياً حيث يمكن من خلال التقييم معرفة المخاطر وتجنبها.

وأوصت الدراسة السلطات التنظيمية للتأمين في نيبال بأن تولي الاهتمام المناسب للحفاظ على الكفاءة والصحة المالية للصناعة ضمن الحد المقبول، وأن تكون على دراية بصحتها المالية وأن تقوم بزيادة كفاءة وفاعلية إدارتها.

- دراسة قوارح (2014) بعنوان: "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA خلال الفترة 2010-2012".

هدفت الدراسة إلى البحث في موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، والذي يهدف إلى اكتشاف نقاط القوة والضعف لتحسينها، ومعرفة إلى أي مدى يمكن الاعتماد على مؤشرات الأداء المالي في تقييم أداء الشركة الوطنية للتأمين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الكمي التحليلي، وتم تطبيق هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2012، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي الذي تم من خلاله تقييم الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي يساعد على معرفة المركز المالي للمنشأة، وأن الشركة الوطنية للتأمين متوازنة مالياً خلال فترة الدراسة لأن النسب المالية كانت في حالة جيدة، مما يساعد الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وتمتعها بالاستقلالية المالية الجيدة.

وأوصت الدراسة بأن تضع شركات التأمين نظام رقابي يهدف إلى تقييم أدائها المالي من خلال أساليب مختلفة، وأن تقوم الشركات بالتنوع في استثماراتها الداخلية والخارجية، وتنظيم الدورات

من قبل شركات التأمين لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية ولا سيما في المجال التسويقي للعمل التأميني.

- دراسة Ansari & Fola (2014) بعنوان:

“Financial Soundness and Performance of Life Insurance Companies in India”

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأداء المالي لشركات التأمين على الحياة. أجريت الدراسة في الهند. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال استخدام نموذج كمي يعتمد على مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الأصول، إعادة التأمين والقضايا الاكتوارية، الكفاءة الإدارية، الأرباح، وتحليل السيولة)، حيث تكونت العينة من 7 شركات تأمين على الحياة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن تقييم الأداء المالي في شركات التأمين على الحياة يتأثر بنسبة العائد على الأصول و أقساط الأعمال الجديدة. ويساهم تقييم الأداء المالي في تنظيم المعايير الرقابية بما يحقق السلامة المالية، وذلك من خلال استخدام مؤشرات ومقاييس الأداء عبر استخدام تحليل النسب والمؤشرات المالية.

وأوصت الدراسة بأن تقوم الشركات بتقييم أدائها قبل اتخاذ القرارات الهامة من خلال (كفاية رأس المال، جودة الأصول، إعادة التأمين والقضايا الاكتوارية، الأرباح، وتحليل السيولة)، وأن تقوم بالتنوع في استثماراتها الداخلية والخارجية، وتنظيم دورات لزيادة الكفاءة الإدارية وتطوير مهاراتهم.

دراسة كانش (2014) بعنوان: "تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين - ورقة - خلال الفترة 2011-2013".

هدفت الدراسة إلى إبراز الوضع المالي ودراسة هامش الملاءة المالية لشركات التأمين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، حيث تمثلت عينة الدراسة من الشركة الوطنية للتأمين SAA في الجزائر كعينة للدراسة خلال الفترة ما بين 2011 و 2013.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية للوضع المالي على المدى القصير بالنسبة لرأس المال العامل، وهو ما يدل على عدم سلامة المركز المالي للمنشأة على المدى القصير، وكما أظهرت النتائج عدم سلامة هامش الملاءة المالية للشركة خلال فترة الدراسة.

وأوصت الدراسة ضرورة تحكم شركات التأمين في التكاليف بجميع أنواعها، وأن توافق بين السيولة المتحصل عليها والالتزامات التي تتحملها.

- دراسة البارد (2014) بعنوان: "أثر متغيرات البيئة الداخلية في أداء شركات التأمين: دراسة تجريبية على شركات التأمين في سورية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات البيئة الداخلية لشركات التأمين على أدائها، حيث تمثلت متغيرات البيئة الداخلية بكل من (مستوى التكنولوجيا المستخدمة، وخبرة العاملين، وحجم الشركة، والعلاقة بين الإدارة والعاملين، وأسلوب تعامل العاملين مع العملاء)، وتم تصميم استبانة تم توزيعها على (671) من موظفي شركات التأمين السورية واعتمدت الدراسة على المنهج الفرضي الاستنباطي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من حجم الشركة والعلاقة بين الإدارة والعاملين على أداء شركات التأمين، ووجود أثر إيجابي ليس ذو دلالة إحصائية لكل من مستوى التكنولوجيا المستخدمة وخبرة العاملين وأسلوب تعامل العاملين مع العملاء على أداء شركات التأمين.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها: دراسة النظام الداخلي لشركات التأمين وتطويره بالشكل الذي يؤمن أسرع تواصل وأعلى فاعلية، وتعميق اختصاصات الجامعات السورية في مجال التأمين، ودعم الدراسات النظرية بالدراسات التطبيقية لتساعد الخريجين على رفع مهاراتهم في الجوانب العملية التأمينية، ونشر الوعي التأميني في المجتمع السوري.

– دراسة Mawangi & Murgu (2015) بعنوان:

“The Determinants of Financial Performance in General Insurance Companies in Kenya”

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على الأداء المالي لشركات التأمين في كينيا، حيث تم أخذ مجموعة من العوامل هي (الرفع المالي، ونسبة الاحتفاظ المقاسة من خلال صافي التأمينات إلى إجمالي التأمينات، ونسبة السيولة، ومخاطر الاكتتاب، ورأس مال الأسهم، وحجم الشركة، ومؤشر كفاءة الإدارة المقاس من خلال الربح إلى عدد المهنين، وهيكل الملكية المقاس من خلال عدد الملاك الأجانب، وعمر الشركة) في حين تم قياس الأداء المالي من خلال (العائد على الأصول)، وتم تطبيق هذه الدراسة على (23) شركة تأمين عامة في كينيا خلال الفترة ما بين 2009 و2012.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من (الرفع المالي ورأس مال الأسهم ومؤشر كفاءة الإدارة المقاس من خلال الربح إلى عدد المهنيين) على الأداء المالي للشركات، في حين وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من (هيكل الملكية المقاس من خلال عدد الملاك الأجانب ، وحجم الشركة) على الأداء المالي، في حين لم يكن هناك أثر ذي دلالة إحصائية لباقي العوامل.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: أهمية زيادة شركات التأمين العامة في كينيا للرفع المالي ورأس مال الأسهم بالإضافة إلى زيادة جودة موظفيها، وذلك من أجل تحقيق أداء مالي أفضل، وإجراء دراسات مستقبلية مماثلة تتناول عوامل اقتصادية أخرى لمعرفة أثرها على الأداء المالي لشركات التأمين في كينيا.

- دراسة Kazeem (2015) بعنوان:

“Firm Specific Characteristics and Financial Performance of Listed Insurance Firms in Nigeria”

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص المحددة للأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في نيجيريا، حيث تم أخذ مجموعة من الخصائص هي (عمر الشركة، وحجم الشركة، ونمو التأمينات، ونسبة الخسارة، ونسبة السيولة، الرفع المالي) كمتغيرات مستقلة لمعرفة أثرها على الأداء المالي، وتكون مجتمع الدراسة من (30) شركة تأمين مدرجة في سوق نيجيريا للأوراق المالية، وتم اختيار (12) شركة منها كعينة للدراسة وذلك خلال الفترة ما بين 2006 و2013.

وأظهرت نتائج الدراسة أن كل من (حجم الشركة، ونسبة الخسارة، ونسبة السيولة، والرفع المالي) هي أهم العوامل المحددة للأداء المالي، حيث كان تأثير كل من (حجم الشركة ونسبة الخسارة

والرفع المالي) سلبى ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، أما نسبة السيولة فكان تأثيرها إيجابى ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي، ولم يكن لباقي العوامل أثر ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: أن تقوم شركات التأمين بتقييم أدائها المالي بشكل دقيق من خلال الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المحددة للشركة وهي (حجم الشركة، ونسبة الخسارة، ونسبة السيولة، والرفع المالي) قبل اتخاذ القرارات الهامة، وذلك من أجل تحقيق أداء وتنافسية أعلى في السوق

- دراسة (2016) Alqaisi et al بعنوان:

“Factors Affecting the Market Stock Price: The Case of the Insurance Companies Listed in Amman Stock Exchange”

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير بعض العوامل مثل (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة الديون، وعمر الشركة، وحجم الشركة) على سعر السهم في السوق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على (20) شركة تأمين مدرجة في سوق عمان المالي كعينة للدراسة خلال الفترة ما بين 2011 و2015.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير لكل من العائد على الأصول ونسبة الديون وعمر الشركة وحجم الشركة على سعر السهم السوقي في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي، في حين أظهرت النتائج عدم وجود أثر للعائد على حقوق الملكية على سعر السهم السوقي.

وأوصت الدراسة بقيام شركات تأمين الاستثمار بتقديم خدمات استشارية واسعة للمستثمرين الصغار فيما يتعلق بكيفية إنشاء محفظة استثمارية مثالية من الأسهم، وكيفية تحليل وتفسير معلومات

الشركة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وزيادة عمق واتساع سوق عمان المالي لتقليل الفجوة الحاصلة بين العرض والطلب.

- دراسة Rashid & Kamal (2018) بعنوان:

“Impact of Internal (MICRO) and External (MACRO) Factors on Profitability of Insurance Companies”

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية والخارجية على ربحية شركات التأمين من خلال الاعتماد على ثلاثة مقاييس للربحية هي (العائد على الأصول، وأرباح الاكتتاب، وعوائد الاستثمار) وتمثلت العوامل الداخلية بكل من (إجمالي التأمينات، والمطالبات، والمصاريف الإدارية، والرفع المالي، وحجم الشركة) أما العوامل الخارجية فتمثلت بمعدل الفائدة، وتم تطبيق الدراسة على (6) شركات تأمين على الحياة في الباكستان كعينة للدراسة خلال الفترة ما بين 2006 و2016.

وخلصت الدراسة بوجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الداخلية متمثلة بكل من (إجمالي التأمينات، والمصاريف الإدارية، وحجم الشركة) على ربحية شركات التأمين في حين أظهرت النتائج عدم وجود أثر للمطالبات والرفع المالي، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الخارجية المقاسة بمعدل الفائدة على ربحية شركات التأمين.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود إدارات منفصلة ومختصة للتحقق من صحة سياسات متخذي القرارات التي من شأنها تحسين الأداء المالي لقطاع التأمين ، والأخذ بنتائج هذه الدراسة من قبل مدراء المخاطر والسلطات التنظيمية من أجل تحديد العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الأداء المالي.

2- 3 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة بمجموعة من الجوانب، فمن حيث موضوع الدراسة فقد ركزت أغلب الدراسات السابقة على الاداء المالي ومحدداته، في حين قامت الدراسة الحالية بتصنيف مجموعة من العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية من أجل معرفة أثر كل منها على الاداء المالي لشركات التأمين الأردنية، كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في مجتمع الدراسة حيث تم تطبيق الدراسات السابقة في دول أخرى مثل كينيا ونيجيريا وفلسطين والهند والجزائر وغيرها، أما هذه الدراسة فتم إجراؤها في الأردن وتم تطبيقها بشكل خاص على شركات التأمين الأردنية فعلى الرغم من قيام دراسة عربيات (2008) على شركات التأمين الأردنية إلى أنها لم تتناول جميع عوامل الدراسة، كما تميزت الدراسة الحالية عن سابقتها في حداثتها حيث أجريت خلال الفترة ما بين 2013 و2017.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تمهيد

(1-3) منهجية الدراسة

(2-3) مجتمع الدراسة

(3-3) عينة الدراسة

(4-3) متغيرات الدراسة

(5-3) مصادر جمع البيانات

(6-3) المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تمهيد

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة التي اتبعها الباحث في هذه الدراسة بالإضافة إلى مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، متغيرات الدراسة، مصادر جمع البيانات، والمعالجة الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها للوصول إلى النتائج النهائية .

(1-3) منهجية الدراسة

تبعاً لطبيعة الدراسة وطبيعة البيانات المراد تحليلها، قام الباحث بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل البيانات والتي تم جمعها من خلال القوائم المالية الفعلية للشركات. وذلك عن طريق إستخدام التحليل المالي للمتغيرات وتم من واقع هذه البيانات تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وتم إيجاد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع من خلال إستخدام المؤشرات الإحصائية في برنامج SPSS.

(2-3) مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة بجميع شركات التأمين غير الإسلامية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي خلال الفترة ما بين 2013 و 2017 بعدد (22) شركة.

(3-3) عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية من مجتمع الدراسة، حيث تم اختيار الشركات التي توفرت قوائمها المالية، واستمرت في تداول أسهمها طيلة فترة الدراسة، ولم يتم دمجها أو تصفيتها، وحيث تم تصفية شركة اليرموك بتاريخ 2016/3/27، وتم إيقاف تداول أسهم شركة الضامنون العرب للتأمين بتاريخ 2017/4/13 وشركة الصفوة للتأمين بتاريخ 2017/02/22، قام الباحث باستبعادهم، وبذلك تتكون عينة الدراسة من 19 شركة كما هي مبينة في الملحق رقم (1).

(4-3) متغيرات الدراسة

تضم الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع، تم إختيارها إنسجاماً مع مشكلة الدراسة، وهي:

- المتغيرات المستقلة:

1. العوامل الخارجية:

أ- البعد القانوني: وتم قياسه من خلال (الربح الضريبي) وهو الربح المحاسبي بعد طرح الأرباح غير الخاضعة للضريبة مضافاً إليها المصروفات غير المقبولة ضريبياً مضروباً بمعدل ضريبة الدخل (24%) بموجب المادة 11 من قانون ضريبة الدخل لعام 2009 على شركات التأمين.

ب- الجانب الإقتصادي: تتمثل بحجم الشركة والذي تم قياسه من خلال مجموع الأصول.

2. العوامل الداخلية:

أ- الهيكل التمويلي: وتم قياسه من خلال نسبة المديونية.

ب- الأداء التشغيلي: وتم قياسه من خلال المصاريف الإدارية والعمومية الموزعة.

- المتغير التابع:

وهو الأداء المالي لشركات التأمين وتم قياسه من خلال كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

(3-5) مصادر جمع البيانات

استعان الباحث في دراسته بمصادر المعلومات التالية:

- 1- المصادر الأولية: تتمثل في القوائم المالية السنوية والمعلومات الخاصة بشركات التأمين والمنشورة على موقع سوق عمان المالي، الموقع الإلكتروني للاتحاد الأردني لشركات التأمين، موقع وزارة الصناعة والتجارة، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات، وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة.
- 2- المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب، والدراسات، والأبحاث المنشورة، المجالات العلمية ، والدوريات، والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع، وهي المصادر التي ستغطي الجانب النظري من هذه الدراسة.

(3-6) المعالجة الإحصائية

استخدم الباحث أساليب ومؤشرات الإحصاء الوصفي (تحليل الانحدار، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، النسب المئوية، والتكرارات) لوصف متغيرات الدراسة، كما تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد لقياس أسئلة الدراسة، بالإضافة إلى اختبارات التداخل الخطي والارتباط الذاتي للكشف عن صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تمهيد

(1-4) الاختبارات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

(2-4) اختبارات صلاحية البيانات

(3-4) اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تمهيد

يقدم الفصل الرابع الاطار العملي للدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك من أجل تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بمعرفة العوامل المؤثرة على الأداء المالي، والإجابة على أسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية للخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، حيث يحتوي هذا الفصل على ثلاث أجزاء رئيسية، يتضمن الجزء الأول الاختبارات الوصفية لشركات عينة الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاحصائية المتمثلة بكل من (القيم العليا والدنيا، الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) وذلك لوصف بيانات عينة الدراسة، ويحتوي الجزء الثاني على اختبارات صلاحية البيانات لمتغيرات الدراسة من أجل تحديد استخدام الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية، وذلك من خلال اختبار التوزيع الطبيعي واختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، وأخيراً يتضمن الجزء الثالث اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية من خلال الاعتماد على تحليل الانحدار المتعدد.

4-1 الاختبارات الوصفية للدراسة ومتغيراتها

تم اجراء الاختبارات الوصفية للعوامل الخارجية والمتمثلة بكل من (البعد القانوني والذي تم قياسه من خلال قيمة الضريبة السنوية المستحقة على الربح الضريبي، والجانب الاقتصادي والذي تم قياسه من خلال إجمالي الأصول)، بالإضافة الى العوامل الداخلية والمتمثلة بكل من (الهيكل التمويلي والذي تم قياسه من خلال نسبة المديونية، والأداء التشغيلي والذي تم قياسه من خلال المصاريف الإدارية والعمومية الموزعة) كمتغيرات مستقلة، كما وتم اجراء الاختبارات الوصفية للأداء

المالي الذي يمثل المتغير التابع من خلال مؤشرين هما (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، ويتضمن الجدول (1-4) نتائج هذه الاختبارات:

الجدول رقم (1-4) اختبار التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات/ المؤشرات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القيم الدنيا	القيم العليا
العوامل الخارجية	البعد القانوني: مقاساً بالضريبة	406 434	323 060	0
	الجانب الاقتصادي: مقاساً بمجموع الأصول	26 285 489	35 906 349	7 261 024
العوامل الداخلية	الهيكل التمويلي: مقاساً بنسبة الديونية	%12.73	%64.28	%26.08
	الأداء التشغيلي: مقاساً بالمصاريف الإدارية والعمومية الموزعة	748 836	797 504	186 129
الأداء المالي	العائد على الأصول	%3.97	%1.72	%-18.35
	العائد على حقوق الملكية	%13.49	%3.63	%-53.12

يعرض الجدول رقم (1-4) نتائج التحليل الوصفي للعوامل الخارجية المتمثلة بكل من البعد القانوني والجانب الاقتصادي كمتغيرات مستقلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمتغير البعد القانوني والذي تم قياسه من خلال الربح الضريبي - الربح المحاسبي بعد طرح الأرباح غير الخاضعة للضريبة مضافاً إليه المصروفات غير المقبولة ضريبياً - مضروباً بمعدل ضريبة الدخل حسب قانون ضريبة الدخل والمبيعات على شركات التأمين (323 060) دينار، وتمثل هذه القيمة متوسط الضريبة السنوية المستحقة على الربح الضريبي لشركات التأمين في عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، وتبرر هذه القيمة في تحقيق شركات التأمين للأرباح من خلال أعمالها، والارتفاع الواضح في قيمة الانحراف المعياري البالغة (406 434) دينار كان نتيجة التشتت الكبير بين بيانات عينة الدراسة، حيث كانت

أعلى قيمة للضريبة السنوية المستحقة (1 884 272) دينار وهي تعود لشركة الشرق العربي للتأمين في عام 2015، في حين بلغت أدنى قيمة (0) دينار وهي تعود لمجموعة من الشركات في سنوات مختلفة مثل شركة دلتا للتأمين في عام 2017 وشركة العرب للتأمين على الحياة والحوادث في عام 2017، وتبرر هذه القيمة في عدم تحقيق تلك الشركات للأرباح في تلك الأعوام مما أدى إلى عدم ترتب أي ضريبة عليها. كما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الجانب الاقتصادي والذي يمثل حجم الشركة وتم قياسه من خلال مجموع الأصول (35 906 349) دينار، وتعني هذه القيمة أن متوسط حجم أصول شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي هو تقريباً 36 مليون دينار، وتبرر هذه القيمة في طبيعة عمل شركات التأمين كشركات مالية بتحصيل الأقساط المكتسبة، وتتطلب توفر الأموال الكافية لدفع التعويضات اللازمة للمؤمن لهم، وقد بلغت قيمة الانحراف المعياري (26 285 489) دينار والتي تبرر في التباين الواضح في حجم الأصول بين شركات عينة الدراسة، حيث بلغ أعلى حجم أصول (110 513 441) دينار وهو يعود لشركة الشرق العربي للتأمين في عام 2016، في حين بلغ أدنى حجم أصول (7 261 024) دينار وهو يعود لشركة الأراضي المقدسة للتأمين في عام 2015.

أما فيما يتعلق بالعوامل الداخلية؛ فتمثلت بالهيكل التمويلي والأداء التشغيلي، فبلغ الوسط الحسابي لمتغير الهيكل التمويلي والذي تم قياسه من خلال نسبة المديونية (64.28%) وتشير نسبة المديونية إلى درجة مساهمة الديون قصيرة وطويلة الأجل في تمويل أصول الشركة، وتدل قيمة المتوسط المرتفعة على اعتماد شركات التأمين على تمويل أصولها من خلال المطلوبات، وتبرر هذه القيمة المرتفعة بطبيعة عمل شركات التأمين كأحد أنواع شركات القطاع المالي التي تعتمد بشكل كبير على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، وقد بلغت أعلى نسبة مديونية (112.86%) وهي تعود لشركة الأراضي المقدسة للتأمين في عام 2013، وتشير هذه النسبة إلى أن المطلوبات أكبر من

الأصول ويعود السبب إلى أن المطلوبات أكبر من حقوق الملكية أي أن حقوق الملكية سالبة، في حين بلغت أدنى نسبة (26.08%) وهي تعود لشركة الأردن الدولية للتأمين في عام 2015، وتشير هذه النسبة إلى أن 26% من أصول الشركة ممولة من خلال المطلوبات. كما بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الأداء التشغيلي (797 504) دينار، حيث تمثل هذه القيمة متوسط حجم المصاريف الإدارية والعمومية الموزعة لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي خلال فترة الدراسة، وقد بلغ أعلى المصاريف الإدارية والعمومية الموزعة (3 803 818) وتعود لشركة الشرق العربي للتأمين في عام 2015، في حين بلغ أدنى مصاريف الإدارية والعمومية الموزعة (186 129) وتعود لشركة الأردن الدولية للتأمين في عام 2015.

وفيما يتعلق بالمتغير التابع وهو الأداء المالي؛ فتم قياسه في هذه الدراسة من خلال مؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وقد وبلغ الوسط الحسابي للعائد على الأصول (1.72%) وتشير هذه القيمة إلى متوسط ربحية أصول شركات التأمين، ويشير تدني هذه القيمة إلى عدم قدرة إدارات شركات التأمين على استغلال أصولها بالشكل الأمثل، وبلغت أعلى نسبة للعائد على الأصول (12.37%) وهي تعود لشركة الأراضي المقدسة في عام 2016 ويعود السبب إلى نسبة الاحتفاظ المرتفعة - صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة - في عام 2016، في حين بلغت أدنى نسبة عائد على الأصول (18.35%-) وهي تعود لشركة الأراضي المقدسة للتأمين في عام 2015 ويعود السبب إلى خسارة الشركة الكبيرة في عام 2016 كما بلغ الوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية (3.63%) وتشير هذه القيمة إلى متوسط ربح شركات التأمين على استثمارات مساهميتها، وارتفاع قيمة الانحراف المعياري البالغة (13.49) تبرر في التشتت الواضح بين شركات عينة الدراسة ويتضح هذا الاختلاف في الفرق بين أعلى نسبة وأدنى نسبة للعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت أعلى نسبة عائد على حقوق الملكية (45.08%) وهي تعود لشركة

الأراضي المقدسة للتأمين في عام 2016 ويعود السبب الى ارتفاع صافي الأقساط المكتتبة ونقصان الخسائر المدورة وأيضاً انخفاض إجمالي المصاريف لعام 2016، في حين بلغت أدنى نسبة (53.12-%) وهي تعود لشركة الأراضي المقدسة للتأمين في عام 2013 ويعود السبب الى زيادة رأس المال للشركة من مصادر خارجية ووجود خسائر مدورة مرتفعة.

2-4 اختبارات صلاحية البيانات

قبل البدء بالاعتماد على الاختبارات المعلمية في الاختبارات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة كان لا بد من التأكد من اتباع بيانات الدراسة لتوزيع الطبيعي، حيث تنص اختبارات تحليل الانحدار على ضرورة توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً، وفي حال عدم توزيعها فلا بد من الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية للبيانات (Grönholm & Annila, 2007)، وتم التحقق من مدى اتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي بالاعتماد على اختبار Smirnov Kolmogorov من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) على النحو التالي:

1-2-4 اختبار التوزيع الطبيعي

الجدول رقم (2-4) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Sig (K_S)	متغيرات الدراسة	
0.200*	البعد القانوني: (اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الضريبة)	العوامل الخارجية
0.069	الجانب الإقتصادي: (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول)	
0.073	الهيكل التمويلي: (نسبة المديونية)	العوامل الداخلية
0.200*	الأداء التشغيلي: (اللوغاريتم الطبيعي للمصاريف الإدارية والعمومية الموزعة)	
0.070	العائد على الأصول	الأداء المالي
0.081	العائد على حقوق الملكية	

يوضح جدول رقم (4-2) نتائج اختبار (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من اتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، حيث تكمن قاعدة القرار لهذا الاختبار في اعتبار البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عندما ترتفع قيمة الاحتمال ($\text{Sig} (K_S)$) عن (5%) (Squires et al., 2014)، وبالتدقيق في مخرجات الجدول اعلاه يتبين أن كافة متغيرات الدراسة المستقلة وهي العوامل الخارجية والداخلية، والاداء المالي بمؤشره كمتغير تابع، قد تجاوزت قيمة الاختبار (5%)، الأمر الذي يبين اتباع جميع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية في بيان العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

4-2-2 اختبار التداخل الخطي:

تم الاعتماد على اختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test)، لمعرفة صلاحيات متغيرات الدراسة المستقلة للتحليل الإحصائي كما في الجدول رقم (4-3):

الجدول رقم (4-3) صلاحيات متغيرات الدراسة المستقلة للتحليل الإحصائي

VIF	Tolerance	المتغيرات/ الاختبارات	
1.542	0.648	البعد القانوني: (اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الضريبة)	العوامل الخارجية
1.435	0.657	الجانب الإقتصادي: (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول)	العوامل الخارجية
1.559	0.629	الهيكل التمويلي: (نسبة المديونية)	العوامل الداخلية
1.006	0.994	الأداء التشغيلي: (اللوغاريتم الطبيعي للمصاريف الإدارية والعمومية)	العوامل الداخلية

تكمن ظاهرة التداخل الخطي عندما تكون هناك علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة وبذلك لا يمكن فصل تأثيرهما على المتغير التابع، الأمر الذي يخلق تأثيرات عكسية على نتائج الاختبار من خلال تقليل أو تضخيم الأثر، لتتولد مشكلة التداخل الخطي لينعكس ذلك على دقة تعميم مخرجات ونتائج التحليل، وللتحقق من وجود هذه الظاهرة من عدمه؛ تم الاعتماد على مؤشر تضخم التباين

(Variance Inflationary Factor) (VIF) ومؤشر التحمل (Tolerance). حيث يقوم مؤشر تضخم التباين (VIF) بالكشف عن التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، ووفقاً لـ (Luo et al., 2007) تكون القاعدة العامة لمؤشر VIF بوجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة عند ارتفاع قيمة (VIF) لكل متغير عن (10)، وعند مطالعة بيانات الجدول اعلاه تبين تدني قيمة (VIF) لجميع متغيرات الدراسة المستقلة عن (10)، الأمر الذي يشير الى عدم وجود التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة.

أما مؤشر التحمل (Tolerance)، فيقوم بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي في نموذج الانحدار المتعدد، حيث تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في حال تدنت قيمة معامل التحمل عن (0.20) (Luo et al., 2007). وعند مطالعة بيانات الجدول اعلاه يتبين تجاوز كافة القيم المتعلقة بمؤشر التحمل للمتغيرات المستقلة عن (0.20). وبناءً على نتائج المؤشرات السابقة يتبين عدم وجود مشكلة تداخل خطي أو ارتباط ذاتي بين أي من متغيرات الدراسة المستقلة.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ومن أجل اختبار على الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها؛ تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم الاعتماد على قيمة ($Prob.F$)، من خلال الحكم على وجود أثر للعوامل الخارجية عندما تكون قيمة ($Prob.F$) أقل من 0.05. ومن أجل تحديد ومعرفة أثر كل من العوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول تم الاعتماد على قيمة $Sig T$ ، حيث يكون هناك أثر للعامل عندما تكون القيمة المعنوية ($Prob.T$) أقل من (0.05)،

وللإشارة إلى مدى دقة تفسير الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول من خلال العوامل الخارجية، تم الاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$. ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتفسير هذه النتائج:

جدول (4-4) تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول

T-Statistic	Coefficient	Prob. (T-statistic)	المتغيرات
1.058	-----	0.294	الثابت
5.346	0.663	0.000	البعد القانوني
2.557	0.317	0.013	الجانب الإقتصادي
F-statistic = 14.580		Adjusted R ² = 0.271	
R ² = 0.291		R = 0.540	
Prob.(F-statistic) = 0.000			

يبين الجدول رقم (4-4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعوامل الخارجية المتمثلة بكل من البعد القانوني والجانب الاقتصادي وبيان أثره على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، ويلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمال Prob.(F-statistic) قد بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%)، مما يشير إلى تمتع العوامل الخارجية المتمثلة بكل من البعد القانوني والجانب الاقتصادي بالملاءمة في تفسير الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وعليه رفض الفرضية العدمية الرئيسية الأولى H_{01} وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

كما اظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت (0.271) وهي تدل على امكانية تفسير التقلبات التي تحدث في الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول بمقدار (27.1%) من خلال العوامل الخارجية لشركات التأمين المتمثلة بكل من (البعد القانوني والجانب الاقتصادي) مجتمعة.

ولغرض تحديد أثر كل عامل من العوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي؛ فقد تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار المتعدد كما يلي:

الفرضية الفرعية الاولى H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية معنوية $\geq 5\%$ للبعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-4) أن قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** للبعد القانوني المقاس باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الضريبة قد بلغت (0.000)، عند مستوى ثقة (95%)، وحيث قلت قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** عن (5%)، وبالتالي فإن البعد القانوني له تأثير على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وبالاطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (0.663) فإنها تدل على أن البعد القانوني يؤثر بشكل ايجابي على العائد على الأصول، كما وتشير قيمة معامل تحديد الأثر أن البعد القانوني هو أكثر العاملين الخارجين تأثيراً في تحديد العائد على الأصول في شركات التأمين من بين الخارجية التي تناولتها الدراسة. وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى H01.1 وقبول الفرضية

البديلة بأنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الثانية H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية $\geq 5\%$ للجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-4) أن قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** للجانب الاقتصادي المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قد بلغت (0.013)، عند مستوى ثقة (95%)، وحيث قلت قيمة دلالة معنوية **Prob. (T-statistic)** عن (5%)، وبالتالي فإن الجانب الاقتصادي له تأثير على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وبالاطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (0.317) فإنها تدل على أن الجانب الاقتصادي يؤثر بشكل ايجابي على العائد على الأصول، كما وتشير قيمة معامل تحديد الأثر أن الجانب الاقتصادي هو أقل العوامل الخارجية تأثيراً في تحديد العائد على الأصول في شركات التأمين من بين الخارجية التي تناولتها الدراسة. وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية H01.2 وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثانية والفرضيات الفرعية التابعة لها؛ تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم الاعتماد على قيمة ($Prob.F$)، من خلال الحكم على وجود أثر للعوامل الداخلية عندما تكون قيمة ($Prob.F$) أقل من 0.05. ومن أجل تحديد ومعرفة أثر كل من العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول تم الاعتماد على قيمة $Sig T$ ، حيث يكون هناك أثر للعامل عندما تكون القيمة المعنوية ($Prob.T$) أقل من (0.05)، وللإشارة إلى مدى دقة تفسير الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول من خلال العوامل الداخلية، تم الاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$. ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتفسير هذه النتائج:

جدول (4-5) تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول

T-Statistic	Coefficient	Prob. (T-statistic)	المتغيرات
0.619	-----	0.537	الثابت
-3.109	-0.309	0.002	الهيكل التمويلي
0.432	0.043	0.668	الأداء التشغيلي
F-statistic = 4.854		Adjusted R ² = 0.076	
R ² = 0.095		R = 0.309	
Prob.(F-statistic) = 0.010			

يبين الجدول رقم (4-5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعوامل الداخلية المتمثلة بكل من الهيكل التمويلي والأداء التشغيلي وبيان أثره على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، ويلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمال Prob.(F-statistic) قد بلغت (0.010)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%)، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية $H02$ وقبول الفرضية

البديلة بوجود أثر للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

كما اظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت (0.076) وهي تدل على عدم امكانية تفسير التقلبات التي تحدث في الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول من خلال العوامل الداخلية لشركات التأمين المتمثلة بكل من (الهيكل التمويلي والأداء التشغيلي) مجتمعة.

ولغرض تحديد أثر كل عامل من العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي؛ فقد تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار المتعدد كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H02.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-5) أن قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** للهيكل التمويلي المقاس بنسبة المديونية قد بلغت (0.002)، عند مستوى ثقة (95%)، وحيث قلت قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** عن (5%)، وبالتالي فإن الهيكل التمويلي له تأثير على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وبالإطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (-0.309) فإنها تدل على أن الهيكل التمويلي يؤثر بشكل سلبي على العائد على الأصول. وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى H02.1

وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الثانية H02.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq$

5% للأداء التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-5) أن قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** للأداء التشغيلي المقاس بالمصاريف الإدارية والعمومية الموزعة قد بلغت (0.668)، عند مستوى ثقة (95%)، وحيث ارتفعت قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** عن (5%)، وبالتالي فإن الأداء التشغيلي لا يؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وبالاطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (0.043) فإنها تدل على أن الأداء التشغيلي يؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول. وبالتالي قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية H02.2 بأنه لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للأداء التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الرئيسية الثالثة H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq$ 5% للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة والفرضيات الفرعية التابعة لها؛ تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم الاعتماد على قيمة **(Prob.F)**، من خلال الحكم على وجود أثر للعوامل الخارجية عندما تكون قيمة **(Prob.F)** أقل من 0.05. ومن أجل تحديد ومعرفة أثر كل من العوامل

الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية تم الاعتماد على قيمة $Sig\ T$ ، حيث يكون هناك أثر للعامل عندما تكون القيمة المعنوية ($Prob.T$) أقل من (0.05)، ولإشارة إلى مدى دقة تفسير الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية من خلال العوامل الخارجية، تم الاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted\ R^2$. ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتفسير هذه النتائج:

جدول (4-6) تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية

T-Statistic	Coefficient	Prob. (T-statistic)	المتغيرات
1.048	-----	0.298	الثابت
5.181	0.649	0.000	البعد القانوني
2.550	0.319	0.013	الجانب الإقتصادي
F-statistic = 13.361		Adjusted R ² = 0.257	
R ² = 0.277		R = 0.527	
Prob.(F-statistic) = 0.000			

يبين الجدول رقم (4-6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعوامل الخارجية المتمثلة بكل من البعد القانوني والجانب الاقتصادي وبيان أثره على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية، ويلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمال Prob.(F-statistic) قد بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%)، مما يشير إلى تمتع العوامل الخارجية المتمثلة بكل من البعد القانوني والجانب الاقتصادي بالملاءمة في تفسير الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية. وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية الرئيسية الثالثة H_{03} وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

كما اظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت (0.257) وهي تدل على امكانية تفسير التقلبات التي تحدث في الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول بمقدار (25.7%) من خلال العوامل الخارجية لشركات التأمين المتمثلة بكل من (البعد القانوني والجانب الاقتصادي) مجتمعة.

ولغرض تحديد أثر كل عامل من العوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي؛ فقد تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار المتعدد كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H03.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية معنوية $\geq 5\%$ للبعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-6) أن قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** للبعد القانوني المقاس باللوغاريتم الطبيعي لقيمة الضريبة قد بلغت (0.000)، عند مستوى ثقة (95%)، وحيث قلت قيمة دلالة معنوية **Prob. (T-statistic)** عن (5%)، وبالتالي فإن البعد القانوني له تأثير على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية. وبالاطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (0.649) فإنها تدل على أن البعد القانوني يؤثر بشكل ايجابي على العائد على حقوق الملكية، كما وتشير قيمة معامل تحديد الأثر أن البعد القانوني هو أكثر العاملين الخارجيين تأثيراً في تحديد العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين من بين الخارجية التي تناولتها الدراسة. وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى H03.1 وقبول

الفرضية البديلة بأنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الثانية H03.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عن مستوى معنوية $\geq 5\%$

للجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-6) أن قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** للجانب الاقتصادي المقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قد بلغت (0.013)، عند مستوى ثقة (95%)، وحيث قلت قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** عن (5%)، وبالتالي فإن الجانب الاقتصادي له تأثير على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية. وبالإطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (0.319) فإنها تدل على أن الجانب الاقتصادي يؤثر بشكل إيجابي على العائد على حقوق الملكية، كما وتشير قيمة معامل تحديد الأثر أن الجانب الاقتصادي هو أقل العوامل الخارجية تأثيراً في تحديد العائد على حقوق الملكية في شركات التأمين من بين الخارجية التي تناولتها الدراسة. وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية H03.2 وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الرئيسية الرابعة H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة والفرضيات الفرعية التابعة لها؛ تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم الاعتماد على قيمة $(Prob.F)$ ، من خلال الحكم على وجود أثر للعوامل الداخلية عندما تكون قيمة $(Prob.F)$ أقل من 0.05. ومن أجل تحديد ومعرفة أثر كل من العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية تم الاعتماد على قيمة $Sig T$ ، حيث يكون هناك أثر للعامل عندما تكون القيمة المعنوية $(Prob.T)$ أقل من (0.05)، وللإشارة إلى مدى دقة تفسير الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية من خلال العوامل الداخلية، تم الاعتماد على قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$. ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتفسير هذه النتائج:

جدول (7-4) تحليل الانحدار المتعدد لأثر العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية

T-Statistic	Coefficient	Prob. (T-statistic)	المتغيرات
0.372	-----	0.711	الثابت
-3.720	-0.362	0.000	الهيكل التمويلي
0.763	0.074	0.448	الأداء التشغيلي
F-statistic = 7.039		Adjusted R ² = 0.114	
R ² = 0.133		R = 0.364	
Prob.(F-statistic) = 0.001			

يبين الجدول رقم (7-4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعوامل الداخلية المتمثلة بكل من الهيكل التمويلي والأداء التشغيلي وبيان أثرها على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية، ويلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمال Prob.(F-statistic) قد بلغت (0.001)، وهي أقل من مستوى معنوية الاختبار (5%)، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية الرئيسية الرابعة H_{04} وقبول

الفرضية البديلة بوجود أثر للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

كما اظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت (0.114) وهي تدل على عدم امكانية تفسير التقلبات التي تحدث في الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية من خلال العوامل الداخلية لشركات التأمين المتمثلة بكل من (الهيكل التمويلي والأداء التشغيلي) مجتمعة بشكل ضئيل.

ولغرض تحديد أثر كل عامل من العوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي؛ فقد تم الاعتماد على مخرجات تحليل الانحدار المتعدد كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى H04.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq 5\%$ للهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-7) أن قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** للهيكل التمويلي المقاس بنسبة المديونية قد بلغت (0.008)، عند مستوى ثقة (95%)، وحيث قلت قيمة الدلالة المعنوية **Prob. (T-statistic)** عن (5%)، وبالتالي فإن الهيكل التمويلي له تأثير على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية. وبالإطلاع على قيمة معامل تحديد الأثر (Coefficient) البالغة (-0.281) فإنها تدل على أن الهيكل التمويلي يؤثر بشكل سلبي على العائد على حقوق الملكية. وبالتالي يمكن رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى H04.1 وقبول الفرضية البديلة بأنه يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي على الأداء

المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفرضية الفرعية الثانية H04.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\geq$

5% للأداء التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

يتضح من نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (4-7) أن قيمة الدلالة المعنوية Prob.

(T-statistic) للأداء التشغيلي المقاس باللوغاريتم الطبيعي للمصاريف الإدارية والعمومية الموزعة

قد بلغت (0.448)، وحيث ارتفعت هذه القيمة عن قيمة دلالة معنوية Prob. (T-statistic) عن

(5%)، وبالتالي فإن الأداء التشغيلي لا يؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية.

وبالتالي قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية H04.2 بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء

التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة

في سوق عمان المالي.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة

2-5 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة

كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1- يوجد أثر للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين

المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر

الباحث إلى أن العوامل الخارجية التي تحيط بالمنشأة تمثل مجموعة من المتغيرات والقيود

التي تخرج عن نطاق التحكم في المنشأة، إلا أنها لها الأثر الكبير على المنشأة وأدائها لكون

المنشأة ترتبط بشكل مباشر ببيئتها المحيطة وتتأثر بها، وهو ما يبرر وجود الأثر الهام

للعوامل الخارجية على الأداء المالي. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة

Rashid & Kamal (2018) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية

على ربحية شركات التأمين، ودراسة قزعاط (2009) التي أظهرت وجود أثر للعوامل الخارجية

على نمو قطاع التأمين. وقد تفرعت عن هذه النتيجة التاليتين:

أ. يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على

الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ويرى الباحث أن البعد

القانوني يمثل بشكل عام نصوص مالية قانونية تحتوي قواعد ضريبية ورسوم متعلقة بالضرائب

تقوم الدولة بتشريعها وتحديدها ليتم تطبيقها من قبل شركات التأمين، وتتأثر المنشآت بالبعد

القانوني، ومن جهة أخرى فقد تم في هذه الدراسة قياس قيمة الضريبة من خلال نسبة الضريبة

المفروضة على الربح الضريبي حسب قانون ضريبة الدخل والمبيعات على شركات التأمين

وبالغلة (24%) وبالتالي فإن ازدياد نسبة الضريبة ترتبط بزيادة أرباح شركات عينة الدراسة الأمر الذي يفسر الأثر الإيجابي للضريبة المستحقة على الأداء المالي للشركات. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة قزعاط (2009) التي أظهرت وجود أثر للبيئة القانونية على نمو قطاع التأمين.

ب. يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن الجانب الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على المنشآت الاقتصادية، ومن جهة أخرى فالبيئة الاقتصادية هي مصدر لمختلف موارد المنشأة ومستقبل منتجاتها، وبالتالي تنعكس آثارها على الأداء المالي للمنشأة، كما أنه كلما امتلكت الشركة حجم أصول أكبر فإن ذلك يقود إلى قدرتها على استغلال وتوظيف أصولها بشكل أفضل في توليد أرباح تعود عليها، وهو ما يفسر تأثير حجم الشركة إيجاباً على الأداء المالي. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة كل من عربيات (2008) والبارد (2014) التي أظهرت وجود تأثير لحجم شركات التأمين في أدائها المالي، ودراسة Alqaisi et al (2016) التي أظهرت وجود تأثير لحجم الشركة على سعر السهم السوقي في شركات التأمين، ودراسة Rashid & Kamal (2018) التي أظهرت وجود أثر لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين. ومن جهة أخرى تعارضت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة زاهر ودريباتي (2011) التي أظهرت وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين التأثيرات الاقتصادية وبين مستوى الأداء، حيث تم تطبيقها على شركات التأمين السورية، ودراسة Kazeem (2015) التي أظهرت وجود كان تأثير سلبي لحجم الشركة على الأداء المالي حيث تم تطبيقها على شركات التأمين النيجيرية، ودراسة Mawangi & Murgu (2015) التي

أظهرت وجود أثر سلبي لحجم الشركة على الأداء المالي حيث تم تطبيقها على شركات التأمين في كينيا.

2- يوجد أثر للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحث إلى أن العوامل الداخلية تنتج عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمنشأة المتولدة عن قرارات الإدارات، لذا فهي خاضعة لحكم المنشأة وتؤثر على أداء ومستقبل المنشأة. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة البارد (2014) التي أظهرت وجود أثر للبيئة الداخلية على أداء شركات التأمين، ودراسة Rashid & Kamal (2018) التي أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين، ودراسة قزعاط (2009) التي أظهرت وجود أثر للعوامل الداخلية على نمو قطاع التأمين. وقد تفرعت عن هذه النتيجة التالي:

أ. يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أهمية الهيكل التمويلي في تحقيق الاستقرار وتحقيق أعلى مستويات التوازن وعدم حصول اختلال في قائمة المركز المالي، كما يرتبط الهيكل التمويلي بمعدلات نمو الشركات، فالإدارة الرشيدة تتوجه نحو اختيار الهيكل التمويلي الأمثل الذي يقود إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الأرباح لتعظيم ثروة الملاك لديها، كما أن زيادة نسبة المديونية المتمثلة بإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات تؤدي إلى تقليل ثقة المستثمرين والمقرضين من وضع الشركة خصوصاً إذا كان مستوى المديونية يشير إلى احتمالية عدم قدرة المنشأة على الالتزام بسداد الديون المترتبة عليها، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأداء

المالي. واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة زاهر ودريباتي (2011) التي أظهرت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النظام المالي ومستوى الأداء في شركات التأمين، ودراسة Alqaisi et al (2016) التي أظهرت وجود أثر لنسبة المديونية على سعر السهم السوقي في شركات التأمين.

ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وحسب وجهة نظر الباحث، على الرغم من أن تحديد أسس الصرف لمصادر الدخل يقود إلى تحقيق مستويات أعلى من العوائد، وتحقيق معدلات أعلى من الكفاية الإنتاجية، إلا أن هناك عوامل ذات أهمية أكبر تلعب دور أكبر من المصاريف التشغيلية في التأثير على أداء المنشأة المالي مثل البعد القانوني والجانب الاقتصادي والهيكل التمويلي، مما يجعل تأثير المصاريف التشغيلية ضعيفاً على الأداء المالي. ولم يتم لهذه النتيجة في أي من الدراسات السابقة.

3- يوجد أثر للعوامل الخارجية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحث إلى أن العوامل الخارجية الناتجة عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للشركة، ولا يوجد للشركة سيطرة عليها وإنما تتأثر بها إيجابياً وسلبياً، وهو ما يبرر وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الخارجية على الأداء المالي. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة Rashid & Kamal (2018) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الخارجية على ربحية شركات التأمين، ودراسة قزعاط (2009) التي أظهرت وجود أثر للعوامل الخارجية على نمو قطاع التأمين. وقد تفرعت عن هذه النتيجتين التاليتين:

أ. يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للبعد القانوني على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ويرى الباحث أن البعد القانوني يمثل بشكل عام نصوص مالية قانونية تحتوي قواعد ضريبية ورسوم متعلقة بالضرائب تقوم الدولة بتشريعها وتحديدها ليتم تطبيقها من قبل شركات التأمين، وتتأثر المنشآت بالبعد القانوني، ومن جهة أخرى فقد تم في هذه الدراسة قياس قيمة الضريبة من خلال نسبة الضريبة على الدخل السنوي حسب قانون ضريبة الدخل والمبيعات على شركات التأمين وبالتالي فإن ازدياد نسبة الضريبة ترتبط بزيادة أرباح الشركات عينة الدراسة الأمر الذي يفسر الأثر الإيجابي للضريبة المستحقة على الأداء المالي للشركات. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة قزعاط (2009) التي أظهرت وجود أثر للبيئة القانونية على نمو قطاع التأمين.

ب. يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية للجانب الاقتصادي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أن الجانب الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على المنشآت الاقتصادية، ومن جهة أخرى فالبيئة الاقتصادية هي مصدر لمختلف موارد المنشأة ومستقبل منتجاتها، وبالتالي تنعكس آثارها على الأداء المالي للمنشأة، كما أنه كلما امتلكت الشركة حجم أصول أكبر فإن ذلك يقود إلى قدرتها على استغلال وتوظيف أصولها بشكل أفضل في توليد أرباح تعود عليها، وهو ما يفسر تأثير حجم الشركة إيجاباً على الأداء المالي. وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة كل من عربيات (2008) والبارد (2014) التي أظهرت وجود أثر لحجم شركات التأمين على أدائها المالي، ودراسة Alqaisi et al (2016) التي أظهرت وجود أثر لحجم الشركة على سعر السهم السوقي في شركات التأمين، ودراسة

Rashid & Kamal (2018) التي أظهرت وجود أثر لحجم الشركة على ربحية شركات التأمين. ومن جهة أخرى تعارضت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة زاهر ودريباتي (2011) التي أظهرت وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين التأثيرات الإقتصادية وبين مستوى الأداء، حيث تم تطبيقها على شركات التأمين السورية، ودراسة Kazeem (2015) التي أظهرت وجود كان أثر سلبي لحجم الشركة على الأداء المالي حيث تم تطبيقها على شركات التأمين النيجيرية، ودراسة Mawangi & Murgu (2015) التي أظهرت وجود أثر سلبي لحجم الشركة على الأداء المالي حيث تم تطبيقها على شركات التأمين في كينيا.

4- يوجد أثر للعوامل الداخلية على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، ويعود السبب في ذلك حسب وجهة نظر الباحث إلى أن العوامل الداخلية تنتج عن التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية للشركة، وتستطيع الشركة السيطرة عليها وبحيث تزيد تأثيرها الإيجابي وتخفف من حدة تأثيرها السلبي وتشابهت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة البارد (2014) التي أظهرت وجود أثر للبيئة الداخلية على أداء شركات التأمين، ودراسة Rashid & Kamal (2018) التي أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية للعوامل الداخلية على ربحية شركات التأمين، ودراسة قزعاط (2009) التي أظهرت وجود أثر للعوامل الداخلية على نمو قطاع التأمين. وقد تفرعت عن هذه النتيجة التاليتين:

أ. يوجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية للهيكل التمويلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى أهمية الهيكل التمويلي في تحقيق الاستقرار وتحقيق أعلى مستويات

التوازن وعدم حصول اختلال في قائمة المركز المالي، كما يرتبط الهيكل التمويلي بمعدلات نمو الشركات، فالإدارة الرشيدة تتوجه نحو اختيار الهيكل التمويلي الأمثل الذي يقود إلى تخفيض تكلفة رأس المال وزيادة الأرباح لتعظيم ثروة الملاك لديها، كما أن زيادة نسبة المديونية المتمثلة بإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات تؤدي إلى تقليل ثقة المستثمرين والمقرضين من وضع الشركة خصوصاً إذا كان مستوى المديونية يشير إلى احتمالية عدم قدرة المنشأة على الالتزام بسداد الديون المترتبة عليها، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأداء المالي. واختلفت هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة زاهر ودريباتي (2011) التي أظهرت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين النظام المالي ومستوى الأداء في شركات التأمين، ودراسة Alqaisi et al (2016) التي أظهرت وجود أثر لنسبة المديونية على سعر السهم السوقي في شركات التأمين.

ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأداء التشغيلي على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية في شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وحسب وجهة نظر الباحث، على الرغم من أن تحديد أسس الصرف لمصادر الدخل يقود إلى تحقيق مستويات أعلى من العوائد، وتحقيق معدلات أعلى من الكفاية الإنتاجية، إلا أن هناك عوامل ذات أهمية أكبر تلعب دور أكبر من المصاريف التشغيلية في التأثير على أداء المنشأة المالي مثل البعد القانوني والجانب الاقتصادي والهيكل التمويلي، مما يجعل تأثير المصاريف التشغيلية ضعيفاً على الأداء المالي. ولم يتم لهذه النتيجة في أي من الدراسات السابقة.

5-2 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يوصي الباحث ما يلي:

1. ضرورة اهتمام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية بحجم الأصول عند اتخاذ قرارات الاستثمار في شركات التأمين الأردنية، حيث تبين أن حجم الأصول يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي.
2. أن تقوم إدارات شركات التأمين الأردنية بالاهتمام بالعوامل الخارجية والداخلية، من خلال محاولة استغلالها بالشكل الأمثل لتحقيق أعلى قدر من الأرباح التي تعود على أصولها وتعظم من حقوق ملكيتها.
3. من خلال الدراسة تبين للباحث ارتفاع مديونية شركات التأمين. يوصي الباحث بزيادة رأس المال في شركات التأمين وتخفيض نسبة المديونية بحيث لا تتجاوز 100%.
4. دراسة إنشاء شركات إعادة تأمين أردنية لعدم وجودها في السوق المحلي حيث يتم اللجوء الى شركات إعادة تأمين خارجية.
5. التوصية لهيئة تشجيع الإستثمار أن تفسح المجال لشركات التأمين المحلية والأجنبية للاستثمار في الأردن مما يساهم في دعم قطاع التأمين المحلي.
6. ضرورة إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي لبيان أثر عوامل أخرى على الأداء المالي لهذه الشركات.
7. ضرورة إجراء دراسات عن الهيكل التمويلي الأمثل لشركات التأمين الأردنية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبو النجا، إبراهيم (1992). التأمين في القانون الجزائري، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
2. الالهواني، حسام الدين كامل (2006). المبادئ العامة للتأمين: عقد التأمين. الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية.
3. البارد، نور (2014). أثر متغيرات البيئة الداخلية في أداء شركات التأمين: دراسة تجريبية على شركات التأمين في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا.
4. بوشوشة، محمد (2007). مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة - دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيذر، بسكرة، الجزائر.
5. التريكي، تيسير، وكمال، مصباح (2015). إقتصاديات التأمين: تخليق القيمة للمساهمين في شركات التأمين، الطبعة الأولى، بيروت: دارالمعرفة.
6. ثابت، ادريس (2001). المدخل الحديث في الادارة العامة، الطبعة الأولى، الاسكندرية: الدار الجامعية.
7. جمعة، فرحات السعيد (2000). الاداء المالي لمنظمات الاعمال، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع.

8. الحسني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبدالرحمن (2006). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجية معاصرة، ط2، عمان: دار وائل للنشر.
9. الحسين، ماهر (2012). إدارة الخطر والتأمين، *مجلة التأمين العربي*، المجلد 112، العدد (1)، ص 37.
10. الخلايلة، محمود (2004)، العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية، *مجلة دراسة العلوم الإدارية*، المجلد 28، العدد (1)، ص 38.
11. دراجي، عيسى (2010). البيئة والميزة التنافسية في كل متطلبات التنمية المستدامة، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسة الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، 4-9/2/2015، الجزائر.
12. راشد، راشد (1992). التامينات البرية الخاصة، الطبعة الأولى، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. رشيد، فوزي (1979). الشرائع العراقية القديمة، الطبعة الأولى، بغداد: دار المجلد لاوي
14. زاهر، بسام، وديباتي، يسيرة (2011). أهم المعوقات التي تواجه إدارة شركات التأمين، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، المجلد 33، العدد (6)، ص 141-161.
15. الزبيدي، حمزة محمود (2000). التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل. الطبعة الأولى، عمان: دار الوراق للنشر والتوزيع.
16. الزعبي، علي فلاح ودودين، أحمد (2016)، الأسس والأصول العلمية في إدارة الأعمال، ط1، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
17. زيدان، سلمان (2013). إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

18. السامرائي، عدنان هاشم (1997). **الادارة المالية، الطبعة الأولى**، عمان: دار زهران للنشر.
19. السعيدة، فيصل، وفريد، نضال (2004). **الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي**، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
20. سليمة، صلاح (2007). **تأمين المسؤولية المدنية عن أضرار التلوث البحري**، الطبعة الأولى، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
21. سليمة، طبائية (2014). **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.
22. شريقي، طرفة، ومحمد، رافد (2008). **دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي**. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات*، المجلد 30، العدد (4)، ص 23-24.
23. شكري، بهاء بهيج (2012). **بحوث في التأمين**، الطبعة الثانية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
24. الشيخ، فهمي مصطفى (2008). **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للتوزيع والنشر.
25. طبائية، سليمة (2009). **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بإستعمال النسب المالية: دراسة في حالة الشركة الجزائرية للتأمين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 45-قائمة، الجزائر.

26. طعيمة، ثناء محمد (2002). محاسبة شركات التأمين الاطار النظري والتطبيق العملي وفقاً لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين وإعادة التأمين، الطبعة الأولى، القاهرة: ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
27. العارف، نادية (2002). التخطيط الإستراتيجي والعولمة، الطبعة الثانية، القاهرة: الدار الجامعية للنشر.
28. عبد الودود، يحيى (1963). التأمين على الحياة، الطبعة الأولى، القاهرة: دار مصر الحديثة.
29. عبدالمحسن، توفيق محمد (2003). تقييم الاداء مداخل جديدة لعالم جديد، الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية.
30. عربيات، عبد الرزاق عصام (2008). أثر اختيار إستراتيجيات المحافظ الإستثمارية على أداء شركات التأمين في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية.
31. قاسم، محمد حسن (2007). العقود المسماة: البيع- التأمين- الإيجار: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
32. القانون المدني الاردني 1976
33. قزعاط، أحمد (2009). تحليل العوامل المؤدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين وإستثماراته في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
34. قوارح، فاطمة (2014). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA خلال الفترة 2010-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

35. كانش، عبد الصمد (2014). تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين: دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين - ورقلة - خلال الفترة 2010-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
36. ملحم، احمد سالم (2004). اعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الاسلامية. الطبعة الأولى، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
37. الملكاوي، إبراهيم خلوف (2008). إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، ط1. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
38. المومني، غازي فلاح (2013). ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
39. ناصر، محمد جودت (1998). إدارة اعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، عمان: دار مجدلاوي.
40. النعيمي، عدنان تايه، والتميمي، راشد فؤاد (2009). الادارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، عمان: دار اليازوري.
41. الهيتي، خالد عبدالرحمن (2000). إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
42. هيئة تنظيم قطاع التأمين (2014). التقرير السنوي الثالث والستون، الأردن: عمان.
43. وزارة الصناعة والتجارة (2017). تقرير نتائج أعمال التأمين لعام 2017، الأردن: عمان.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Ansari, V. & Fola, W. (2014). Financial Soundness and Performance Of Life Insurance Companies In India. ***International Journal Of Academic Research In Economics And Management Sciences***. Vol. 2, No. (8).
- 2- Alqaisi, F., Tahtamouni, A., & Alqudah, M. (2016). Factors Affecting the Market Stock Price: The Case of the Insurance Companies Listed in Amman Stock Exchange, ***International Journal of Business and Social Science***, Vol. 7, No. 10, Pp. 81-90.
- 3- Garba, T., & Abubakar, B. (2010). Corporate Board Diversity and Financial Performance of Insurance Companies in Nigeria: An Application of Panel Data Approach. ***Asian Economic and Financial Review***, Vol. 4. No. (2). P 257-277.
- 4- Ghimire, R. (2013). Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal. ***The Lumbini Journal Of Business And Economic***, Vol. 3, No.(2).
- 5- Grönholm, T., & Annala, A. (2007). Natural Distribution. ***Mathematical Biosciences***, Vol. 210, No. (2), Pp. 659-667.
- 6- Hunger, David J.& Wheelen, Thomas L. (1998), Strategic Management, 6th ed., USA:Addison-Wesley Longman

- 7- Kazeem, H. (2015). **Firm Specific Characteristics and Financial Performance of Listed Insurance Firms in Nigeria**, Unpublish Master Thesis, Ahmadu Bello University, Zaria, Nigeria.
- 8- Krajewski, L. and Ritzman, L. (2002). *Operations Management: Strategy and Analysis*, Upper Saddle, River: Prentice-Hall
- 9- Laurence, M. (2011). **Measuring Financial Performance: A Critical Key to Managing Risk**, National Crop Insurance Services, Inc.
- 10- Luo, B., Groenke, K., Takors, R., Wandrey, C., & Oldiges, M. (2007). Simultaneous Determination of Multiple Intracellular Metabolites in Glycolysis, Pentose Phosphate Pathway and Tricarboxylic Acid Cycle by Liquid Chromatography–Mass Spectrometry. *Journal of Chromatography A*, Vol. 1147, No. (2), P153-164.
- 11- Mawangi, M., & Murgu, J. (2015). The Determinants of Financial Performance in General Insurance Companies in Kenya, *European Scientific Journal January*, Vol. 11, No. 1, P288-297.
- 12- Mwangangi, J. (2012). **Financial Reporting and Disclosure by Insurance Companies: Review of Contemporary Practice**. (2nd Ed). New york: hill Publishing Company.
- 13- Picard M. & Besson, A. (1975) *Les Assurances Terrestres en Droit Français*, t. 1, 4e éd., p 14

- 14- Pornin, Veronique (2000). Initiation à la Réassurance, EFE Edition, Paris.
- 15- Poster, T., & Streib, G. (2005). Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. *Public Administration Review*, Vol. 65, No. 1, P45.
- 16- Rashid, A., & Kamal, U. (2018). Impact of Internal (MICRO) and External (MACRO) Factors on Profitability of Insurance Companies, *Journal of Economic Policy Researches*, Vol. 5, No. 1, P35-57.
- 17- Sinkey, J. (2008). **Commercial bank financial management**, (5th Ed. Newjersy: Prentice Hall.
- 18- Squires, J. E., Estabrooks, C. A., Hayduk, L., Gierl, M., & Newburn-Cook, C. V. (2014). Precision of the Conceptual Research Utilization Scale. *Journal of Nursing Measurement*, Vol. 22, No. (1), P145-16

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. موقع سوق عمان المالي، www.ase.com.jo، 2018/12/18.
2. موقع وزارة الصناعة والتجارة - ادارة التأمين، <https://mit.gov.jo/Default>، 2018/8/22.
3. موقع الإتحاد الأردني لشركات التأمين، قطاع التأمين في الأردن 2015، [/http://www.joif.org](http://www.joif.org)، 2018/09/13.
4. موقع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، www.IFRS.org، cited on 31/12/2018.

قائمة الملاحق

- بيانات مجتمع الدراسة
- نتائج التحليل الإحصائي

ملحق رقم (1)
بيانات عينة الدراسة

	السنوات / المتغيرات	البعد القانوني: مقاساً بمدفوعات الضريبة	الجانب الإقتصادي: يتمثل بحجم الشركة مقاساً بمجموع الأصول	الهيكل التمويلي: مقاساً بنسبة المديونية	الأداء التشغيلي: مقاساً بالمصاريف الإدارية والعمومية الموزعة	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
الشرق الأوسط للتأمين	2017	237033	88027288	52.75	1349584	1.32	2.80
	2016	1544351	87383200	51.73	1235702	5.25	10.87
	2015	173781	83029845	54.93	1117909	2.66	5.91
	2014	411931	81379033	57.22	1070560	2.71	6.35
	2013	631989	84132562	57.92	1050020	3.13	7.44
النسر العربي للتأمين	2017	546145	83501781	74.93	1226194	2.40	9.56
	2016	487369	72914041	71.53	1162257	3.47	12.18
	2015	718753	66958008	68.22	1270132	3.64	11.46
	2014	716923	58006902	63.77	1154715	3.41	9.42
	2013	577502	51442475	59.95	835272	2.79	6.96
التأمين الاردنية	2017	279921	91449323	60.91	2300894	-0.55	-1.40
	2016	576815	79624629	56.50	2288863	1.49	3.43
	2015	659401	74973219	54.77	2085278	0.83	1.84
	2014	1111556	77705845	47.54	1992116	4.52	8.61
	2013	513554	80620359	46.25	1661112	0.34	0.62
التأمين العربية - الأردن	2017	89827	28854133	63.52	591319	1.56	4.28
	2016	216422	28103451	61.72	547218	2.21	5.77
	2015	0	26224693	60.98	535165	0.46	1.17
	2014	39120	25637132	58.00	579166	2.87	6.84
	2013	231048	24099771	56.92	532819	1.91	4.44
دلتا للتأمين	2017	0	24261525	60.90	439103	-1.24	-3.16
	2016	139510	25412318	58.21	376219	2.74	6.56
	2015	107844	25336044	58.09	394453	2.17	5.18
	2014	368335	23216375	54.72	440107	4.03	8.90
	2013	317299	20777706	50.11	255248	3.55	7.12
القدس للتأمين	2017	252156	36111485	62.32	825393	2.22	5.88
	2016	254018	34675009	61.22	702503	1.33	3.43
	2015	337914	32860641	58.05	667942	3.16	7.53
	2014	703646	31472910	56.70	699130	5.27	12.17
	2013	579661	28116222	54.58	697910	4.73	10.41

المتحدة للتأمين	2017	1281442	38005151	63.42	418325	3.03	8.27
	2016	573943	37766496	63.80	437880	4.14	11.45
	2015	516167	35746970	62.92	393074	3.58	9.67
	2014	408160	34673680	64.95	338770	4.00	11.41
	السنوات / المتغيرات	البعد القانوني: مقاساً بمدفوعات الضريبة	الجانب الإقتصادي: يتمثل بحجم الشركة مقاساً بمجموع الأصول	الهيكل التمويلي: مقاساً بنسبة المديونية	الأداء التشغيلي: مقاساً بالمصاريف الادارية والعمومية الموزعة	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
	2013	410377	29531086	61.17	287111	3.06	7.88
الاردنية الفرنسية للتأمين	2017	629568	31164850	68.56	1008581	4.22	13.44
	2016	461816	29288102	71.59	1044358	5.46	19.20
	2015	551764	27336600	74.08	911593	4.42	17.07
	2014	215501	23748081	75.60	940983	4.75	19.48
	2013	100829	20860597	76.94	839754	0.75	3.26
الأراضي المقدسة	2017	0	9419538	76.56	494220	-1.8	-7.68
	2016	0	8665513	72.560	501606	12.37	45.08
	2015	0	7261024	99.90	524709	-18.35	-18.58
	2014	0	7944644	98.66	483929	1.5	11.77
	2013	0	8333164	112.86	434291	6.83	-53.12
المنارة للتأمين	2017	0	15432410	73.97	381351	-6.41	-24.64
	2016	0	16127660	68.89	408176	0.00	0.01
	2015	0	17681022	71.58	366979	-1.22	-4.28
	2014	0	20115135	73.85	287856	-2.54	-9.73
	2013	7322	18109566	68.67	307313	-1.74	-5.54
الشرق العربي للتأمين	2017	0	105999076	78.56	3244054	-10.46	-48.76
	2016	644213	110513441	69.41	3754565	1.09	3.56
	2015	1884272	103157538	66.83	3803815	4.24	12.79
	2014	1791292	94036218	65.99	3132207	5.35	15.72
	2013	1669710	83614187	66.09	2680919	4.88	14.40
العرب للتأمين على الحياة والحوادث	2017	0	21435925	64.13	749410	-6.28	-17.52
	2016	265898	22242292	58.79	701811	2.21	5.35
	2015	168894	22752888	61.54	672488	1.96	5.09
	2014	315202	24895263	64.66	871069	3.40	9.62
	2013	86609	22949297	65.00	775117	-2.13	-6.08
فيلا دلفيا للتأمين	2017	53216	11011286	58.73	287771	0.96	2.33
	2016	78436	9599224	54.04	262166	2.71	5.89
	2015	100870	10764944	61.44	229745	2.94	7.61
	2014	100443	11555015	67.03	248669	7.02	21.29
	2013	70358	12089107	74.80	221150	-4.89	-19.42

الاتحاد العربي الدولي للتأمين	2017	100110	16339285	63.67	548534	2.49	6.86
	2016	0	16866256	79.07	408559	-2.34	-11.19
	2015	0	17356429	77.39	388311	-4.15	-18.37
	2014	0	16123919	71.23	273908	5.05	17.56
	2013	0	17164457	77.73	287835	-8.36	-37.54
التأمين الوطني	2017	247061	26758802	61.48	464738	4.55	11.80
	السنوات / المتغيرات	البعد القانوني: مقاساً بمدفوعات الضريبة	الجانب الإقتصادي: يتمثل بحجم الشركة مقاساً بمجموع الأصول	الهيكل التمويلي: مقاساً بنسبة المديونية	الأداء التشغيلي: مقاساً بالمصاريف الإدارية والعمومية الموزعة	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
	2016	412517	25039795	58.87	399239	5.45	13.24
	2015	1333493	24832762	61.35	506590	5.16	13.36
	2014	401974	24567218	65.90	419445	4.92	14.42
	2013	107283	20284580	65.23	368579	2.31	6.63
الأردن الدولية للتأمين	2017	0	38023851	37.17	339347	-1.45	-2.38
	2016	413003	39174238	34.58	300416	2.59	4.09
	2015	109181	35169163	26.08	283129	4.56	6.38
	2014	39014	33430039	27.00	186129	3.60	5.12
	2013	64351	34085048	31.84	188874	1.95	2.99
المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	2017	254326	30594829	65.67	576498	2.04	5.95
	2016	19022	27755056	62.25	598128	2.66	7.06
	2015	330769	28138650	65.39	527368	2.56	7.39
	2014	370697	24876362	63.75	465996	6.57	18.13
	2013	333763	20428893	63.86	597805	3.02	8.37
المجموعة العربية الأردنية للتأمين	2017	134663	20200380	67.44	219599	2.93	8.98
	2016	121421	19667045	69.56	313575	3.56	11.70
	2015	151567	17103846	68.69	227234	2.94	9.40
	2014	225865	15536731	69.17	290090	3.35	10.86
	2013	0	13730083	72.83	260698	-2.45	-9.03
المتوسط والخليج للتأمين-الأردن	2017	0	25996837	76.18	981940	-3.77	-15.83
	2016	102361	26989009	73.32	859914	1.84	6.88
	2015	197125	24922092	73.04	679858	0.38	1.40
	2014	0	25596649	74.15	649563	-2.64	-10.20
	2013	10990	24215952	69.85	620876	0.48	1.61

ملحق رقم (2)

نتائج التحليل الإحصائي

Descriptives

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
X1	95	0	1884272	323059.81	406433.605
X2	95	7261024	110513441	35906349.17	26285489.370
X3	95	26.08	112.86	64.2765	12.72897
X4	95	186129	3803815	797504.14	748835.846
Y1	95	-18.35	12.37	1.7182	3.96740
Y2	95	-53.12	45.08	3.6263	13.49082
Valid N (listwise)	95				

Regression

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z2, Z1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y1

b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.540 ^a	.291	.271	1.64943

a. Predictors: (Constant), Z2, Z1

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	79.332	2	39.666	14.580	.000 ^b
	Residual	193.163	71	2.721		
	Total	272.495	73			

a. Dependent Variable: Y1

b. Predictors: (Constant), Z2, Z1

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.999	5.672	1.058	.294
	Z1	2.648	.495	.663	5.346
	Z2	2.323	.908	.317	2.557

a. Dependent Variable: Y1

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z4, X3 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y1

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.309 ^a	.095	.076	3.81413

a. Predictors: (Constant), Z4, X3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	141.213	2	70.607	4.854	.010 ^b
	Residual	1338.375	92	14.548		
	Total	1479.588	94			

a. Dependent Variable: Y1

b. Predictors: (Constant), Z4, X3

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	4.690	7.576		.619	.537
X3	-.096	.031	-.309	-3.109	.002
Z4	.557	1.289	.043	.432	.666

a. Dependent Variable: Y1

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z2, Z1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y2

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.527 ^a	.277	.257	5.21363

a. Predictors: (Constant), Z2, Z1

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	741.033	2	370.516	13.631	.000 ^b
	Residual	1929.917	71	27.182		
	Total	2670.950	73			

a. Dependent Variable: Y2

b. Predictors: (Constant), Z2, Z1

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	18.796	17.928		1.048	.298
Z1	8.111	1.566	.649	5.181	.000
Z2	7.322	2.872	.319	2.550	.013

a. Dependent Variable: Y2

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z4, X3 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y2

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.364 ^a	.133	.114	12.69956

a. Predictors: (Constant), Z4, X3

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2270.398	2	1135.199	7.039	.001 ^b
	Residual	14837.659	92	161.279		
	Total	17108.057	94			

a. Dependent Variable: Y2

b. Predictors: (Constant), Z4, X3

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	9.384	25.225		.372	.711
X3	-.384	.103	-.362	-3.720	.000
Z4	3.274	4.292	.074	.763	.448

a. Dependent Variable: Y2

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z2, Z1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y1

b. All requested variables entered.

Coefficients^a

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
1 Z1	.648	1.542
Z2	.657	1.435

a. Dependent Variable: Y1

Regression

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	Z4, X3 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: Y1

b. All requested variables entered.

Coefficients^a

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
1 X3	.729	1.559
Z4	.994	1.006

a. Dependent Variable: Y1

Explore

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Z1	.091	74	.200*	.959	74	.018
Z2	.014	74	.069	.928	74	.054
X3	.013	74	.073	.872	74	.092
Z4	.072	74	.200*	.970	74	.071
Y1	.099	74	.070	.942	74	.052
Y2	.097	74	.081	.922	74	.052

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction